عالم الفكر
العدد 1 المجلد 34 يوليو - سبتمبر 2005

الحجاجيات اللسانية عند أنسكومبر وديكرو

د. الراضي رشيد(*)

تمهيد

الميلاد الثاني للخطابة: العوامل والمظاهر

عرف مبحث الحجاج تطورا بارزا في الدراسات اللغوية والفلسفية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وقد جاء هذا الانتعاش بعدما كان الاعتقاد سائدا في أن عصر الخطابة انتهى إلى غير رجعة، بعد فترة الأوج مع شيشرون وكونتيليان الرومانيين، فقد خفت بريقها وانطمس بعد ذلك.

وامتد هذا الوضع خمسة عشر قرنا، أي إلى عصر النهضة، وهي الفترة التي شهدت تحول الخطابة إلى بحث في المحسنات البلاغية والأسلوبية [1]، مع إغفال شبه تام للشق المتعلق بالفعالية الحجاجية والاستدلالية [2]، وقد تجسدت العودة الجديدة إلى الخطابة في الانتشار الكبير للأبحاث المتمحورة حول هذا الموضوع مع مطلع الخمسينيات من القرن العشرين، وفي الاهتمام المتزايد للجامعات والمعاهد الغربية بالدرس الحجاجي.

وقد نظمت خلال العقود الأخيرة مجموعة من الملتقيات الدولية، التي سعت إلى وضع معالم هذه الدراسة، وإحياء التراث المرتبط بها، وتقويم مختلف الأعمال التي أنجزت في إطارها، والعمل على ربطها ببعض المجالات الأخرى، خصوصا بعدما تبينت فائدة الحجاج في مقاربة مجموعة من الظواهر المستجدة في الفكر الفلسفي، والكثير من الفروع العلمية الإنسانية، كاللسانيات وعلم الاجتماع وعلم النفس والقانون والاقتصاد... إلخ.

(*) أستاذ الفلسفة وباحث في المنطق واللسانيات - المغرب.

وإذا حاولنا تلمس العوامل الأساسية التي ساهمت في انتعاش الدرس الحجاجي في الفكر المعاصر، فسنجد أن أهمها يتمثل فيما يلي:

- هناك في البداية عامل يرتبط بالحياة العملية اليومية، إذ شهدت هذه الأخيرة تحولات كبرى، أدت في مجملها إلى تعميق صور التفاعل اليومي بين الأفراد والجماعات، ومعلوم أن هذا التفاعل ينبني أساسا على الاحتجاج والحوار الاختلافي [٣]، الذي ينتصب فيه فرد، أو مجموعة من الأفراد للدفاع عن دعوى معينة، ومواجهة دعاوى المخالفين، وهو ما يقتضي قيام فرع علمي يتولى النظر في هذه الفعالية المعرفية والخطابية المخصوصة، ودراستها في مختلف أبعادها، ولعل القدماء أنفسهم كانوا يدركون هذا الارتباط الشرطي بين ظهور الخطابة وانتعاشها، وطبيعة التحولات التي تشهدها الحياة العملية، فلقد فسر تاسيت حالات التطور والتراجع التي يعرفها الدرس الحجاجي (في صورته القديمة المتمثلة فيما كان يصطلح عليه بالخطابة)، بإرجاعها إلى عوامل سياسية واجتماعية، فانتعاش الخطابة عند اليونان مرده وجود حياة ديموقراطية في أثينا، بما يستتبعه ذلك من شيوع أجواء النقاش والجدل والحوار، كما أن تراجعها في القرن الأول ق. م كان نتيجة طبيعية للانتكاس الذي عرفته الديموقراطية والحياة السياسية عموما عند الرومان، وخاصة على عهد أوغسطين، بحيث لم يعد الكلام أداة للإقناع، وحلبة للتنافس السياسي، ومطية للوصول إلى السلطة [٤].

الشيء نفسه نلاحظه في هذه العودة اللافتة للدرس الحجاجي مع النصف الثاني من القرن العشرين [٥]، فلا يخفى على أحد ما شهدته المجتمعات الغربية من تحولات اجتماعية وسياسية عميقة خلال هذه الفترة، التي تجسدت بعض مظاهرها في انتعاش النظم الديموقراطية، وتشكيل الأحزاب السياسية والجمعيات والنوادي والهيئات الأهلية، وشيوع النقاشات العامة والخاصة حول البرامج والمذاهب والاختيارات. وقد مثلت وسائل الإعلام مجالا أساسيا لبروز هذا التنافس، خصوصا أنها شهدت تطورا هائلا مع دخول تقنيات الاتصال السمعي/ البصري إلى الحياة العامة، بحيث دخل معها العالم في حال أصبحت السمة المميزة لها هي التواصل، وبالأساس التواصل الحجاجي الذي يسعى فيه الفرد إلى إقناع غيره بوجهة نظره، واستمالته إلى جانبه، فلا تكاد تمر لحظة إلا وتعترض المرء مبارزة حجاجية «ابتداء من الحديث اليومي، وانتهاء بالحديث العلمي الخاص، فهناك الاستجوابات الصحافية بمختلف وسائل الإعلام، والمطارحات المذهبية داخل الأحزاب، والمداخلات السياسية داخل المجالس، والجلسات القضائية داخل المحاكم، والمفاوضات التجارية داخل الأسواق، والمناظرات المهنية داخل المؤسسات، والمباحثات العلمية داخل المؤتمرات، والمناقشات بين الأفراد في الأوساط العائلية» [٦].

بالإضافة إلى هذا التحول الذي مس الحياة العملية المعاصرة، فإن هناك تحولات أخرى شهدتها الحياة الفكرية والمعرفية، وقد تجسد ذلك على وجه الخصوص في فرعين علميين

أساسيين هما: المنطق والدراسات اللغوية (اللسانيات)، ومن خلالهما امتد هذا التحول إلى الفروع العلمية الأخرى [٧].

بالنسبة إلى المنطق: معلوم أن المنطق ظل خاضعا لمنظور رياضي صرف منذ أن نشر جورج بول كتابه «التحليل الرياضي للمنطق»، ودي مورغان كتابه «المنطق الصوري» سنة ١٨٤٧ [٨]. لقد كان المنطق في إطار هذا المنظور ميدانا لتطبيق مبادئ الحساب الرياضي، بحيث تنصب المعالجة - في إطار نسق صوري - على القضايا باعتبارها رموزا ترتبط فيما بينها بعلاقات يمكن أن تُحسب حسابا جبريا [٩]، إن هذه النزعة الترييضية للمنطق، ومن خلاله لمختلف فروع المعرفة، هيمنت خلال أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وكانت تترجم حلما فلسفيا دفينا، ترجع أصوله إلى العصر اليوناني مع أفلاطون وأرسطو، وتؤكد هذه النزعة يقينية العلوم الرياضية، وتلح على ضرورة الاقتداء بها في سائر المعارف الإنسانية، والأخذ بمنهجها الذي يتسم بالوضوح والإحكام المنطقي [١٠].

وسوف يشهد هذا المسار الصوري للمنطق انقلابا كان مصدره الرياضيات ذاتها، إذ ستعرف هذه الأخيرة، إبان هذه الفترة، أزمة قوية أطلق عليها «أزمة الأسس»، وقد انطلقت هذه الأزمة، حين تساءل الدارسون في المنطق والرياضيات، عن أساس اليقين الرياضي، وشملت هذه المساءلة مجال الجبر ومجال الهندسة على السواء، فتم في مجال الجبر نقد نظرية المجموعات بعدما تبين أن مفهوم المجموعة ينطوي على مفارقات صريحة، وتم في مجال الهندسة إبراز حدود الهندسة الإقليدية التي كانت تعتبر الهندسة الوحيدة الممكنة، ومن ثم قامت الدعوة إلى بناء هندسات أخرى لا إقليدية تقوم على مسلمات مخالفة لمسلمات النسق الإقليدي (خاصة المسلمة الخامسة) [١١]، وقد امتدت تأثيرات هذه الأزمة إلى مجال المنطق على يد مجموعة من الباحثين، على رأسهم المنطقي الكبير كورت غودل، من خلال مبرهنتي عدم البت وعدم التمام اللتين أبرزتا حدود الأنساق الصورية [١٢].

لقد كان لهذه الأزمة تأثير مباشر في الدرس المنطقي، وتمثل ذلك في المراجعة الشاملة للمفهوم الكلاسيكي للمنطق المتوارث عن أرسطو لتنتهي هذه المراجعة إلى تجاوز التصور الأحادي (أي القول بوحدة النسق المنطقي)، وقيام أنساق منطقية متعددة كان هدفها المضمر هو الاستجابة للتحولات التي يشهدها فهمنا للواقع العلمي، من خلال تطويع الأداة المنطقية كي تصير ملائمة لمقاربة مختلف الظواهر، في مختلف المجالات. وقد طرحت هذه الأنساق المنطقية الجديدة نفسها في صورتين: إما باعتبارها منافسة للنسق المنطقي الكلاسيكي القديم، وإما باعتبارها مكملة في جانب من الجوانب التي أغفلها هذا النسق [١٣]، فكان أن ظهرت أنساق منطقية متعددة تخرق مبدأ الثالث المرفوع، الذي يترتب عنه القول بثنائية القيم الصدقية (صادق ١/ كاذب٠)، وتم واستُبدلت بهذا المبدأ مبادئ أخرى، ومن ثم ظهرت أنساق

ثلاثية ورباعية وخماسية ولا متناهية... إلخ. وظهرت إلى جانب ذلك أنساق أخرى تنظر في جوانب محددة من القضايا المنطقية، كمنطق الموجهات الذي ينظر في الجهات العقلية للقضية (الضرورة والإمكان والاستحالة)، ومنطق الأحكام الذي ينظر في الجهات الحكمية من القضايا الشرعية (كالوجوب والجواز والحرمة)، ومنطق الزمان الذي يعالج القضايا المرتبطة بموجهات زمنية، والمنطق الاحتمالي الذي ينظر في القضايا التي يدخل في تركيبها مفهوم الاحتمال، والمنطق الاشتباهي الذي يعالج القضايا التي يكون متعلق الحكم فيها أمرا اشتباهيا، يتعذر القطع في شأنه بحكم، ومنطق الحوار الذي يعالج القوانين التي تحكم المخاطبات الإنسانية المختلفة. وهكذا ظلت الأنساق المنطقية تتناسل وفق ما يطرحه الواقع من ظواهر وقضايا جديدة، بحيث صار المنطق تابعا للواقع، بعدما كان الواقع تابعا للمنطق في مفهومه الكلاسيكي، الأحادي المغلق. والخلاصة أن فك الارتباط بين المنطق والرياضيات، سوف يوسع من مدلول المنطق، ويخفف من الطابع الصوري للدراسات المنطقية، وبالتالي سيسمح بالحديث عن نماذج أخرى من الاستدلال، وعلى رأسها الاستدلال الحجاجي الذي تمثل اللغة الطبيعية أداته الأساسية.

- **بالنسبة إلى اللغة:** لقد جرى هذا النقد للعقلانية الرياضية الصورية وتوابعها المنطقية، بموازاة الحديث عن اللغة الطبيعية في مقابل اللغة الصورية. فعلى إثر اللقاء الذي حصل بين الدرس المنطقي والدرس اللغوي مع نهاية القرن ١٩ وبداية القرن ٢٠، ستصير اللغة خاصة مع فريجه، موضوعا أساسيا للدراسة المنطقية، بعدما كان المنطق يعتبر مجرد تقنية للاستدلال السليم [١٤]، وتحت تأثير الطابع الصوري للمنطق، سوف نجد أن الدراسات المبكرة في مجملها كانت تنظر إلى اللغة الطبيعية نظرة سلبية، لكونها تنطوي - في نظر هؤلاء المناطقة الصوريين - على الكثير من العيوب التي تشوش على دلالة العبارات فيها، ومن هنا قامت الدعوة إلى تشييد لغة مثالية يجري إغناؤها بالروابط المنطقية، بحيث يمكننا اعتمادا على هذه اللغة المعدلة، بناء جمل واضحة يسهل تحديد قيمتها الصدقية [١٥]، وقد مثلت دراسات فريجه وراسل، المحاولات الأولى في هذا المجال، ثم تتابعت الدراسات من بعدهما مع تارسكي وفتجنشتاين وكارناب... إلخ.

إن هذه النظرة التحقيرية للغة الطبيعية أدت إلى ظهور تيار معارض قام بنقد أطروحات هؤلاء، وأكد أن هذه التصورات لا تحكمها إلا الغايات الفلسفية الوضعانية، ولا يهمها من اللغة إلا وظيفتها في خدمة الممارسة العلمية، والحال أن اللغة تلعب أدوارا أهم من كونها أداة للعلم، فعباراتها يمكننا فهمها دونما حاجة إلى تحليلها، إذ إن الكثير من الاستدلالات والعمليات الحجاجية التي تصاغ في اللغة الطبيعية، تتميز بالصحة، وإن كان تحليلها يحتاج إلى منطق أكثر تعقيدا من منطق اللغة الصورية المبسط، وهذه الحقيقة تمثل مظهرا غنيا

في هذه اللغة [١٦]، لأنها تمكنها من التغلغل في أعماق الواقع الإنساني بكل تعقيداته وتشعباته. وقد دافع عن هذا التصور، فلاسفة اللغة بدءا من رواد نظرية أفعال الكلام أوستين وسورل وكرايس، وأقطاب النظرية التلفظية باتجاهاتها المختلفة، والحجاجيات اللسانية التي تمثل تتويجا لهذا التوجه.

والخلاصة أن تزايد الاهتمام باللغة الطبيعية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، استلزم إلقاء الضوء على الطرائق التدليلية التي ترتكز على هذه اللغة، وخاصة التدليلات الحجاجية، مما هيأ الظروف المناسبة لعودة الاهتمام بالخطابة والأساليب الحجاجية في التدليل، وهو ما سيتجلى في ظهور توجهات حجاجية متعددة، فما هي أهم هذه التوجهات الحجاجية؟

يمكننا في هذا السياق الحديث عن التوجهات الأساسية التالية:

- **توجه إحياء وتجديد تراث الخطابة القديم:** لقد كان من الضروري في سياق تعزيز التصور الحجاجي الوليد، العودة للتنقيب في التراث المنطقي القديم، الذي جرى فيه استشكال مثل هذه القضايا، مع مراعاة خصوصيات المرحلة المعاصرة، بل إن هناك من يعتقد أن الحجاجيات المعاصرة، ما هي في الأصل إلا إحياء لدرس الخطابة القديم [١٧]، وأهم مساهمة في هذا الإطار، الكتاب المشترك بين شاييم برلمان وأولبريخت تيتيكا «المطول في الحجاج» الصادر سنة ١٩٥٨، والذي يعتبر لدى العديد من الدارسين ممهدا لهذا التوجه، بل وحاسما بالنسبة إلى الدرس الحجاجي المعاصر برمته.

لقد سعى هذان الباحثان إلى دراسة الممارسات المختلفة للحجاج، وذلك بالبحث في المبادئ التي تؤسس ما أسمياه منطقا للقيم [١٨]، وقد حددا موضوعه في «دراسة وسائل الحجاج التي تسمح باستمالة الآخرين إلى الدعوى التي نعرضها عليهم» [١٩].

لقد اعتبر برلمان وتيتيكا هذه الدراسة محاولة تسعى إلى إعادة الاعتبار إلى هذا المبحث الذي أصبح يعاني الإهمال والتشويه [٢٠]، فمختلف الدراسات المنطقية السابقة، كانت تركز على الجانب التدليلي الصوري من التراث المنطقي الأرسطي (نظرية القياس ونظرية البرهان)، فنظرت بذلك إلى القدرة التعقلية نظرة حسابية، وأغفلت بالمقابل ما يتعلق بالاستدلال الحجاجي[٢١]. وقد حاول برلمان وتيتيكا في كتابهما السابق الذكر، أن يعيدا الاعتبار إلى هذا الجانب من التراث الأرسطي، لأن من شأن ذلك أن يغير نظرتنا إلى طبيعة القدرة التعقلية التي يتمتع بها الكائن العاقل. وفي هذا الإطار قاما بوضع تصورات عامة لا تمثل في أصل طبيعتها نظرية في الحجاج، ولكنها مع ذلك، تقدم الشروط الضرورية لبناء مثل هذه النظرية، وتحاول إبراز الأهمية الفلسفية لهذه التصورات [٢٢]، وتكتسي هذه المحاولة أهمية بالغة، لأنها تطمح إلى بناء فلسفة جديدة، مغايرة للنموذج الفلسفي السائد، الذي يتميز بحرصه على طلب

الحقائق النهائية وغير القابلة للنقاش، لاعتمادها كمنطلقات في البحث، في حين يفترض هذا التصور الجديد للفسلفة أن الناس يميلون مع مختلف الآراء بدرجات متفاوتة من القوة والتوتر، لا يمكننا معرفتها إلا إذا قمنا باختبارها. فالاعتقادات التي يقبلها الناس عموما، تبقى في الغالب ضمنية وغير مصوغة، لأن الصياغة لن تكون إلا في حالات التنازع والاختلاف [٢٣].

وقد تواصلت الأبحاث في إطار هذا التوجه بصورة أكثر غنى، وخصوصا مع المدرسة الأمريكية بريادة بورك وتولمين وإهننكر وبروكرايد وسكوت... إلخ، حيث تمخضت هذه الأعمال عن قيام توجه متميز أطلق عليه الخطابة المعرفية، كإشارة إلى أطروحته الأساسية، وهي أن الخطابة والحجاج لا يمثلان مجرد أدوات للإقناع واستمالة المخاطبين إلى حقائق ومعارف أُنشئت سلفا، بل هما بالأحرى أدوات فعالة لبناء حقائق ومعارف جديدة [٢٤]، ويمكننا أن ندرج كذلك ضمن هذا التوجه أعمال المدرسة الهولندية في دراسة السفسطات من منظور تداولي جدلي، التي قام بها كل من فان إيمرن وخروتندوست. وقد تكون لنا عودة إلى هذه التوجهات بصورة أكثر تفصيلا في مقالات لاحقة.

- **الخطابة العمومية أو التوجه البيداجوجي:** لقد رأينا كيف انتقل اهتمام الباحثين في المنطق من التركيز على طرق تحصيل اليقين، وبناء النماذج النظرية المستوفاة شروط الصورية، اعتمادا على مفاهيم المنطق الصوري الرمزي، ليرتكز أكثر على الممارسة اليومية للنشاط التدليلي، الذي تمثل اللغة بخواصها اللاصورية أداته الأساسية. لقد تحقق هذا الانتقال نتيجة توصل الكثير من المناطقة، من خلال تجربتهم في تدريس المنطق في شكله الصوري، إلى أن هذا التدريس لا يفيد في تحصيل القدرة على التفاعل الحجاجي في الواقع اليومي والعملي[٢٥]، إذ إننا نواجه في سائر الأوقات، وفي مختلف مجالات الحياة، سيلا من الاحتجاجات، يتعين التعامل معها فهما ثم دفعا أو قبولا، وفي هذه الحالة لا يمكن اللجوء إلى نظريات المنطق الصوري، لاستنطاق عباراتها الصحيحة التحصيلية [٢٦]، فهي لن تغني المدلل في ممارسته الحجاجية اليومية، لأن هذه الأخيرة تختلف اختلافا تاما عن الإجراءات المعتمدة في النظرية المنطقية [٢٧]، من هنا وجب السعي إلى امتلاك أساليب للإقناع، وكسب تأييد الآخرين، وطرق التعامل الفعال مع الحجج التي يواجهها الناس في كل مكان، وفي سائر الأوقات، عبر التلفاز والجرائد والمجلات والنقاشات السياسية والمحاضرات... إلخ.

لقد كان من نتائج هذه الخلاصات، قيام توجه جديد، مثلته عدة مدارس حجاجية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، سعت إلى تلقين طرق الاحتجاج للجمهور عامة، وذلك من خلال تطوير منطق لا صوري، ينطلق من الحجة الفعلية كما تواجهنا في الحياة اليومية، وقد ارتبط هذا التوجه أساسا بمدرسة الفكر النقدي، التي يجري في إطارها تدريب المتعلمين على تقنيات الحوار، ومواجهة الدعاوى، وكسر اعتراضات الخصوم [٢٨]، لذلك نجد أغلب مؤلفات

هؤلاء تتعامل مع نصوص ذات رواج في الحياة العمومية، كخطب الزعماء، وافتتاحيات الصحف والمجلات، وحوارات المشاهير.

- **التوجه المنطقي واللساني:** لم يقف الأمر عند حدود إحياء الخطابة القديمة، وتلقين التقنيات الحجاجية للجمهور، بل إننا سنجد توجهات أخرى حاولت وصل الحجاج بقطاعات مختلفة من العلوم الإنسانية، وخاصة المنطق واللسانيات[٢٩]، في صورتهما الجديدة التي أفرزتها التحولات السابقة الذكر.

فبالنسبة إلى المنطق، تعتبر أعمال المدرسة السويسرية بقيادة جون بليز جرايز، رائدة في هذا المجال، وتنصب أعمال هذه المدرسة، على دراسة الحجاج منظورا إليه باعتباره «محاولة حمل السامع أو السامعين على التصرف بصورة ما» [٣٠]، وبالتالي تنصرف الدراسة إلى «الطريقة التي يمكننا بها استعمال القول في خطاب حجاجي»، والتي تكون الغاية منها «التأثير في أفكار وآراء وأوضاع ومشاعر أو سلوكات شخص أو مجموعة من الأشخاص» [٣١]، وتندرج هذه الأبحاث ضمن ما يسميه جرايز بالمنطق الطبيعي، وهو منطق لا يعتني - كما هو شأن المنطق الصوري - بالقضايا والعلاقات التي تقوم بينها، أو القوانين التي تحكم المحمولات، وإنما يسعى إلى بيان الكيفية التي تبنى بها المفاهيم، وطبيعة العلاقات التي تجمع بينها، وأوجه توظيفها في الخطاب الحجاجي [٣٢]، وهو ما يفرض تتبع مختلف العناصر التي يزخر بها الخطاب الطبيعي في جانبه المضموني، وخاصة تلك الإجراءات المتمثلة في [٣٣]:

- اختيار المفردات.
- تنظيم وترتيب العبارات داخل الخطاب.
- إبراز وتبئير الوحدات في الخطاب، وإحاطتها بهالة خاصة، إلى جانب استخدام الصور المجازية المتنوعة، وعلى رأسها الاستعارة.

وهذه العناصر تمكن المتكلم من تلميع موضوعه بما يسميه جرايز باللمع Eclairages، وهذه اللمع تساهم في تغيير أحكام المخاطب، وتقويماته للموضوعات التي يجري التواصل بصددها[٣٤]، يقول جرايز في هذا الصدد «إن الذي يحاجج لا يكتفي بوصف أوضاع معينة، فهو يثير في الوقت نفسه معرفة بكاملها عند المستمع، فاختيار المفردات التي يوظفها، والمجالات الاستعارية التي يعتمد عليها، لن تعمل فقط على إحضار المعلومات التي يقصد إلى إيرادها، وإنما ستقوم كذلك بتلميع ما يريد بيانه، سواء بصورة إيجابية أو سلبية، وستحرك المشاعر وردود الأفعال عند المخاطبين [٣٥]. وترد هذه التقنيات في سياق ما يسميه جرايز بالخطاطة التواصلية [٣٦]، باعتبارها «تمثيلا خطابيا موجها نحو متلق معين، ومتعلق بما يدركه أو يتخيله حول واقع ما» [٣٧]، ويعتبر هذا التواصل الاختزالي مجالا لمجموعة من العمليات المنطقية التي تسعى مدرسة المنطق الطبيعي مع جرايز وبوريل وميفيل وآخرين إلى وضع الأدوات اللازمة لوصفها وتحليلها.

- **التوجه اللساني:** إن الاختلاف بين التوجه المنطقي والتوجه اللساني في دراسة الحجاج يتضح إذا علمنا أن الدراسة تنصرف في إطار التوجه اللساني إلى «البنية اللسانية للملفوظات الحجاجية»، ومختلف الآليات التي تتيح إمكان قيام الحجاج داخل اللغة «فالوظيفة الحجاجية للخطاب تبرز في البنية التركيبية للغة ذاتها» [٣٨]، أي أن الحجاج «مؤصل» لغويا قبل أن يكون مظهرا من مظاهر التداول الخطابي. وتظهر أهمية وصل الحجاج باللسانيات، إذا نظرنا إلى الدور الذي أصبح يلعبه علم اللسانيات، الذي شهد انقلابا في أدواته ومبادئه ومضمونه منذ بداية القرن العشرين [٣٩]. وتمثل أعمال أنسكومبر وديكرو المساهمة الأساس في هذا الإطار، فقد حاول هذان الباحثان، من خلال هذه الأعمال، بناء ما يمكن تسميته بالحجاجيات اللسانية. وسوف نخصص ما تبقى من هذا المقال للوقوف على أهم أطروحات هذا التوجه، منطلقين من عرض نظري لبعض الأسس والمبادئ التي يقوم عليها، ثم ننتقل بعد ذلك إلى بسط بعض مباحث هذه النظرية اللسانية في الحجاج.

مقدمات عامة حول الأسس النظرية للحجاجيات اللسانية

لقد كانت نقطة البداية في مشروع الباحثين الكبيرين ديكرو وأنسكومبر، هي المراجعة النقدية للدراسات اللغوية السابقة، خاصة تلك التي أنجزت في النصف الأول من القرن العشرين، ولا يزال تأثيرها مستمرا إلى الآن في جوانب من البحث اللغوي واللساني.

إن السمة الأساسية التي ميزت هذه الدراسات، كما أشرنا سابقا، تتمثل في تأثرها الكبير بالنزعة الصورية [٤٠]، وهي نزعة تجسدت في جانب منها، وبصورة واضحة، في الفلسفة الوضعية التي كانت تمثل آنذاك فلسفة العصر، ونموذجا يتبع في أغلب المجالات المعرفية، وعلى رأسها الدراسات اللغوية، وقد أدت هذه النزعة، في هذا المجال، إلى قيام تصور لا يولي الاهتمام إلا إلى الجملة الخبرية المتضمنة معنى معينا، والقابلة للتحليل المنطقي بالمعنى الذي يعطيه هذا التصور للمنطق [٤١]، كما تأثرت هذه الدراسات بالتصور البنيوي السوسيري للنشاط اللغوي، وبمفهوم التواصل الذي اقترحه هذا التصور، فلقد أكد سوسير في محاضراته حول اللسانيات العامة، أن الوظيفة الأساسية للغة هي التواصل، والتواصل حسب سوسير هو عملية يجري فيها نقل المعلومات والأخبار بين مرسل ومرسل إليه، حيث يتولى الطرف الأول تزويد الطرف الثاني بمعرفة لم يكن يتوفر عليها من قبل، فلا مجال للحديث عن التواصل في غير الحالة التي يجري فيها إيصال شيء ما [٤٢]، بحيث يمكننا تعريف اللغة بأنها مجموعة من العلامات وظيفتها تمكين المخاطب من أخذ صورة ذهنية، عن أشياء لا يمكنه إدراكها بصورة مباشرة [٤٣]، والنتيجة التي يصل إليها هذا التصور، هي أن فعل الإخبار هو الفعل الأساس في اللغة [٤٤].

لقد ظل هذا التصور يحكم مجموع النشاط اللساني البنيوي باعتباره بدهية لا مجال للاعتراض عليها، وأثمر على مستوى منهج البحث الدلالي نظرة خاصة إلى مكونات الظاهرة اللغوية، فمستويات اللغة: التركيب والدلالة والتداول، تنتظم في شكل خطي متراتب، يستقل فيه كل مكون بذاته، فقواعد الصياغة التركيبية السليمة (التركيب)، مستقلة عن المحتوى الخبري للملفوظ (الدلالة)، وهذا المحتوى الخبري - بدوره - مكتف بذاته، ولا يحتاج إلى معطيات النشاط التكلمي والسياق الذي يندرج فيه (التداول) [٤٥]، إن هذه المسلمة كانت وراء معظم الدراسات اللغوية في النصف الأول من القرن العشرين، وقد سعت هذه الدراسات في عمومها إلى تحليل الملفوظات وفق الخطاطة التالية [٤٦]:

ملفوظ «م»
↓
التركيب
↓
وصف تركيبي لـ «م»
↓
الدلالة
↓
المحتوى الخبري لـ «م»
↓
التداول
↓
القيمة الإنجازية لـ «م»

فدخل التداولية هو خرج الدلالة، ودخل الدلالة هو خرج التركيب، وكل مستوى لا تربطه أي علاقة بالموضوع الذي يشتغل عليه المستوى السابق، وإنما يكتفي بتطبيق قوانينه على النتيجة التي يحصل عليها من المستوى الذي قبله، فهناك إذن انفصال تام بين هذه المستويات الثلاثة.

إن هذا التصور المختزل للتواصل (نقل المعلومات)، وما تفرع عنه من طرائق في الدراسة اللغوية، سوف يصير محط نقاش ومساءلة، سواء في مجال اللسانيات أو فلسفة اللغة، وستتبلور في هذا المجال توجهات تسعى إلى إبراز ما يفند هذا التصور، وذلك بالبحث في المعطيات التلفظية التداولية التي تندرج ضمن اللغة ذاتها، وتتجلى آثارها في بنيتها

التركيبية[٤٧]. ولعل الخطوة الأولى في هذا المسار كانت على يد إميل بنفنست في مقالاته حول الذاتية في اللغة، فقد عالج فيها الضمائر المنفصلة التي تحيل على الأفراد (أنا، أنت، هو،...)، في اللغات الطبيعية [٤٨]، وتوصل إلى أن وظيفتها لا تقتصر على مجرد أداء وظيفة اختصارية واقتصادية (أي تقوم مقام التصريح بالاسم)، بل إن هذه الوظيفة أكثر تعقيدا، فاستعمال الضمير «أنا» مثلا، يفيد أن الناطق يتمسك بحقه في توظيف الكلمة نفسها التي يستعملها مخاطبه، إنه نوع من التأكيد على التناظر والتكافؤ بين الذوات المتخاطبة، والاعتراف المتبادل بين الأطراف المتحاورة. إن الضمائر المنفصلة حسب بنفنست تمثل تعبيرا عن التذاوت [٤٩]، داخل اللغة ذاتها، أي أنها تشير إلى عناصر تنتمي إلى البعد التداولي من الظاهرة اللغوية [٥٠].

غير أن المجاوزة الحقيقية للتصور التواصلي السابق ستتحقق على يد المدرسة التحليلة الإنجليزية، خاصة مع مؤسسها أوستين ورائديها سورل وكرايس، وذلك من خلال نظرية أفعال الكلام، وما يصطلح عليه بالنظرية التلفظية. فالتواصل حسب هذه النظرية ليس مجرد نقل المعلومات والأخبار إلى المخاطبين، بل هو عالم يتفاعل فيه الناس، وتبرز فيه العلاقات البشرية بكل زخمها وحمولتها الاجتماعية والنفسية، فاللغة هنا ليست مجرد سنن، أو أداة للتواصل كما يعرفها سوسير، بل هي لعب كما سيعرفها ديكرو لاحقا، فهي تضع قواعد لعب تمتزج بصورة كبيرة مع حياة الناس اليومية [٥١]، وهذا البعد التداولي في اللغة يجب استحضاره لفهم الكثير من القضايا المرتبطة بالنشاط اللغوي.

لقد أثارت نظرية أفعال الكلام مع أوستين انتباه الدارسين إلى وجود طبقة من الأفعال التي لا يمكن أن تتحقق إلا بواسطة اللغة، فاللغة هي الأداة الوحيدة التي تمكن المتكلم من إنجاز هذه الأفعال [٥٢].

لقد كان منطلق الباحثين في نظرية أفعال الكلام هو التمييز التقليدي بين الجمل الخبرية والجمل الإنشائية، وقد سارت هذه المدرسة مسارا مختلفا عن مذهب المناطقة والوضعيين عموما، فاهتمام هؤلاء ينصرف أساسا إلى الجمل الخبرية، لأنها تتضمن قضايا قابلة لأن توصف بالصدق والكذب، وهما قيمتان يمكن حسابهما حسابا منطقيا، بخلاف الجمل الإنشائية التي ينشئها المتكلم إنشاء، ليعبر من خلالها عن أحواله وأغراضه ومتمنياته... إلخ [٥٣]، على النقيض من ذلك، أعلن أوستين منذ البداية عن أهمية الجمل الإنشائية؛ باعتبارها أفعالا لغوية ينشئ من خلالها المتكلم وقائع جديدة، ولا تقف فقط عند حدود وصف الوقائع القائمة سلفا، وبالتالي فإنها تستحق عناية أكبر، لفهم طبيعتها، وتنسيق القوانين التي تتحكم فيها، بل إن أوستين سينتقل في مرحلة لاحقة ليؤكد أن جميع الجمل هي في حقيقتها جمل إنشائية، أي أنها أفعال كلامية، ما دامت الجمل الخبرية ترتد بدورها إلى فعل لغوي مخصوص هو فعل الإخبار، الذي يعتبر فعلا كلاميا مثله مثل فعل الوعد والأمر والتهديد

والسؤال والافتتاح...إلخ[٥٤]، بل إن سورل الذي يعد أحد رواد نظرية أفعال الكلام، سيذهب أبعد من ذلك، حين اعتبر أن النشاط اللغوي كله، سواء كان إخبارا أو إنشاء، ما هو إلا جزء من نظرية الفعل [٥٥].

والخلاصة، أن النشاط اللغوي في هذا التصور الجديد لا يتمثل فقط في مجرد تبليغ المعلومات، بل يتعدى ذلك ليجسد في ذاته نمطا من الفعل الذي يؤدي إلى إنشاء وقائع في العالم، باعتماد اللغة والكلام أداة لذلك [٥٦].

إن هذه الخلاصة التي انتهت إليها نظرية أفعال الكلام الأنكلوساكسونية، ستشكل منطلق أعمال ديكرو وأنسكومبر في بناء النظرية الحجاجية اللسانية، وسيشكل مفهوم الفعل اللغوي مرتكزا للحديث عن النشاط التلفظي (ومن ضمنه الحجاج، كما سنرى لاحقا)، كفعل يقوم به المتكلم، فتنعكس آثاره واضحة في الملفوظ الذي ينتجه هذا النشاط، من هنا جاءت عبارة ديكرو الشهيرة «إن القول منطبع في المقول» Le dire est inscrit dans le dit، وتبعا لذلك، فإن الملفوظ يلمح إلى التلفظ [٥٧]، بمعنى أن الملفوظات التي ننتجها في نشاطنا اللغوي تتكيف مع طبيعة الفعل اللغوي الذي تتولد عنه هذه الملفوظات [٥٨]، ويظهر ذلك واضحا في البنية الداخلية لهذه الملفوظات ذاتها.

لا يخفى ما تتضمنه هذه الفكرة من نقد صريح للفرضية الوضعانية، التي تؤكد استقلالية البنية التركيبية للغة، عن معطيات التداول (النشاط التلفظي)، وقد اعتبر ديكرو أن مهمة الدلاليات هي إبراز هذه القضية، ومعالجتها في سياق الدراسة اللسانية. وقد باشر هذه المهمة من خلال إيراد مجموعة من الشواهد التي تؤكدها، ولعل المثال التالي الذي أورده ديكرو وأنسكومبر يؤكد بوضوح خطأ الفرضية الوضعانية وصحة الفرضية الجديدة [٥٩].

- سأذهب غدا، ما دام عليك أن تعرف كل شيء.

فالعبارة «سأذهب غدا»، ليس المقصود منها مضمونها ومحتواها الخبري (كون المتكلم سيذهب في الغد)، بل المقصود منها هو إشعار المخاطب بفعل التلفظ ذاته، في حين أن المقصود من العبارة الثانية «ما دام عليك أن تعرف كل شيء»، هو محتواها الخبري، فكأن القائل يقول: «هذا الفعل الذي قمت به والمتمثل في قولي «سأذهب غدا»، سببه أن عليك معرفة كل شيء» [٦٠]، ففعل التلفظ هنا ينبغي استحضاره في مستوى التفسير الخبري للجملة، رغم أنه ينتمي إلى المستوى التداولي، لأننا إن أغفلنا الإشارة إليه في هذا المستوى نكون قد أسقطنا جزءا من المحتوى الذي تتضمنه هذه الجملة، وهو عيب واضح في المعالجة من المنظور العلمي.

والنتيجة التي تقودنا إليها هذه الملاحظة هي أن التداولية لا تتخذ دخلا لها نتائج المكون الدلالي، كما في الخطاطة الوضعانية السابقة، بل إنها تشتغل مباشرة على خرج المكون التركيبي، مثلها مثل الدلالة، وبالتالي يظهر تهافت أطروحات النزعة الوضعانية المغالية، التي

تصر على إبعاد كل ما له علاقة بالمستوى التداولي في الملفوظ، كنتيجة طبيعية لتطبيقها الصارم مبادئ المعالجة التحقيقية للملفوظات [٦١]، والذي أوقعها في الكثير من المفارقات، كما في المثال التالي، الذي أورده مويشلير في كتابه «الحجاج والتخاطب» [٦٢].

- لقد تأخرت كثيرا، لكنني مع ذلك، سأشرب معكم كأسا من الشاي.

إن التحليل المنطقي لهذا الملفوظ يقف حائرا، ولا يملك إلا الحكم عليه بالتناقض [٦٣]، فهو أمام احتمالين لا ثالث لهما (فالثالث دائما مرفوع في عرف النزعة المنطقية الكلاسيكية)، وكلاهما لا يستقيم منطقيا؛ الاحتمال الأول، هو أن المتكلم ليس لديه ما يكفي من الوقت، لذلك فهو لن يشرب الشاي، وهو ما يعني أن القضية الثانية كاذبة، والاحتمال الثاني، هو أن المتكلم لديه ما يكفي من الوقت، وبالتالي سيشرب الشاي، وهو ما يعني أن القضية الأولى كاذبة.

إن عجز التحليل المنطقي «الإخباري»، عن وصف - وأحرى أن يفسر - هذا الملفوظ، سببه وجود مستوى آخر يشتغل في اللغة الطبيعية هو المستوى التداولي، وهذا المستوى موصول بمقام التخاطب، وأغراض المتكلم، وانتظارات السامع، والمعارف المشتركة بين المتكلم والسامع... إلخ. وهذه المعطيات ضرورية لفهم الملفوظات فهما صحيحا ومكتملا، والتحليل المنطقي الإخباري (التركيبي/ الدلالي)، بإغفاله هذه الوقائع، يبقى عاجزا عن وصف وتفسير الظواهر المتفرعة عنها، ويأتي التصور التداولي بمختلف اتجاهاته، ليصحح هذه النظرة الضيقة، فهو يؤكد أن اللغة تستعمل استعمالا طبيعيا، وبالتالي لا يمتنع أن ترد فيها بعض صور التناقض المتنوعة [٦٤]، فبفضل مجموعة من الأدوات التي تزخر بها اللغة الطبيعية، يجري استيعاب هذا التناقض وجعله مقبولا، أو بالأحرى يجري رفع التناقض عن مثل هذه الاستعمالات، فاللغة حسب هذا التصور ليست - كما يعتقد أصحاب النزعة المنطقية الإخبارية - مجالا تتفاعل فيه الأدلة كما تتفاعل في النسق المنطقي، أي وفق قوانين صورية صارمة، إن الأدلة في اللغة الطبيعية عبارة عن شواهد اشتباهية، لا تسمح إلا باستدلالات احتماليات ترجيحية، ولا يصح اعتمادها في استدلال منطقي صوري [٦٥].

واضح إذن أن أي تجاوز لهذا التحليل المنطقي الإخباري، سيكون من خلال اعتماد تقنيات تحليلية، تقوم على مبادئ من طبيعة لا برهانية بالمعنى التقني للبرهان [٦٦]، وإنما حجاجية تنظر إلى الأدلة باعتبارها شواهد تعتمد كمرتكزات للاستنتاج، أي أنها تجيز استنتاج وقائع معينة دون أن تضفي عليها ضرورة منطقية [٦٧]، وبالتالي تمكن من فهم الاستعمالات المشار إليها سابقا، وما يجري مجراها، اعتمادا على مفاهيم مختلفة عن مفاهيم اللغة المنطقية الصورية المتمحورة على ثنائية الصدق والكذب، كمفهوم السياق التداولي، والمقدمات المضمرة، والقصد الإنجازي، أو كما نجد عند توجه الحجاجيات اللسانية، القوة الحجاجية، والتوجه الحجاجي، والقصد الحجاجي... إلخ.

وهذه المفاهيم التداولية الصريحة، لا يمكن الاستغناء عنها أثناء وصفنا للملفوظات، وهكذا، فبالنسبة إلى الملفوظ السابق مثلا «أنا جد متأخر، لكنني مع ذلك، سأشرب معكم كأسا من الشاي»، يمكننا وصفه بقولنا، إن المتكلم في هذا الملفوظ، يورد حجة «أنا جد متأخر»، التي يفترض أنها تعزز النتيجة المضمرة «سأنصرف فورا»، ولكنه يهونها حجاجيا، اعتمادا على الرابط الحجاجي «لكن»، متبوعا بالنتيجة «سأشرب معكم كأسا من الشاي». إن هذا الوصف يراعي معطيات السياق التداولي، وخاصة الإستراتيجية التلفظية للمتكلم (مقاصده المضمرة).

إن هذه الوقائع التي لا تنفصل عن اللغة الطبيعية، والتي ينبغي استحضارها في أثناء الوصف الدلالي للملفوظات، قادت أنسكومبر وديكرو إلى تأسيس ما سمي بالتداولية المدمجة، وهي اتجاه تعبر عن مضمونه العبارة المركزة التي ترد كثيرا في أعمال هذين الباحثين نقلا عن كيليولي: «إن التداولية يجب إدماجها في الوصف الدلالي، وليس فقط إضافتها إليه» [٦٨]، فالتداولية المدمجة يمكن اعتبارها إطارا نظريا بديلا للمعالجة الدلالية الكلاسيكية، حيث يرتكز الرهان في هذا الإطار، على إدماج الظواهر التداولية، في صميم الدراسة الدلالية اللسانية، وبالتالي يتعين على الدارس النظر إلى التلفظ - ما دام يمثل معطى تداوليا - كعنصر ينتمي إلى نسق اللغة وبنيتها، وبالتالي، فهو يشكل موضوعا أساسيا للدراسة الدلالية، وليس مضافا إليها فقط (أي هامشيا وثانويا) [٦٩]. يقول أنسكومبر وديكرو في كتابهما المشترك «الحجاج في ثنايا اللغة»: «إن تصورنا ... يقضي بأنه توجد في أغلب الملفوظات، بعض الظواهر التي تتحدد قيمتها التداولية بشكل مستقل عن مضمونها، وهذه الظواهر لها وجود فعلي، إلى درجة أنه لا يمكن اعتبارها دائما هامشية، بل يتعلق الأمر بعلامات منطبعة في البنية التركيبية»[٧٠].

إن هذه الدراسة الجديدة تجعل من بنية اللغة (وليس فقط المعطيات السياقية والمقامية المحيطة بالنشاط اللغوي)، ميدانها للكشف عن الآثار التلفظية التداولية، غير أن هذا المشروع تعترضه مجموعة من الصعوبات، تتمثل أساسا في الارتباك النظري، والاختلاط المفاهيمي الذي ورثه عن التوجهات الدلالية السابقة، والنظريات التداولية المرتبطة بفلسفة اللغة، خاصة الفلسفة التحليلية الإنجليزية، وينعكس ذلك في طبيعة البحوث التي لا تنتظمها أي رؤية نسقية، إضافة إلى غياب التحديد الدقيق لكثير من الاصطلاحات المرتبطة بهذا الحقل الدراسي [٧١]، وهذا ما حاول أنسكومبر وديكرو تجاوزه من خلال رسم الإطار النظري الذي تتحرك فيه الدراسة بكل دقة، وكذلك إعادة بناء الجهاز المفاهيمي لما أسمياه بالتداولية اللسانية أو التداولية الدلالية [٧٢]، عبر ضبط المفاهيم والمصطلحات ضبطا محكما.

إن الرهان الأساس الذي حدده ديكرو وأنسكومبر للدرس الدلالي اللساني في صورته الجديدة هاته، يتمثل في دراسة (أو بالأحرى حساب)، كيفية إسناد الدلالة إلى الجمل

(أي الكيفية التي تكتسب عبرها الجمل دلالاتها)، وربط ذلك بطبيعة النشاط التلفظي. ويتعين هنا التأكيد أن الأمر لا يتعلق بعملية اعتيادية سهلة يمكن لأي كان القيام بها (وهنا بالضبط يكمن الخطأ الذي وقع فيه التوجه الدلالي الكلاسيكي)، إذ إن إسناد قيمة دلالية للجمل، هو مهمة علمية نظرية من اختصاص عالم اللسانيات، فهي تتعلق بالتفسير، وليس فقط بالملاحظة [٧٣]، والدلاليات الكلاسيكية، وقعت في خطأ جسيم، حين اعتقدت عكس ذلك، إن الدارس اللساني قادر على تفسير ملفوظات جمل اللغة التي ينتمي إليها، بناء على معرفته القبلية بهذه الجمل، فاعتبرت أنه قادر على استدعاء هذه المعرفة واستحضارها، دونما حاجة إلى دراسة طرائق تأويل الملفوظات أو الخطابات عموما [٧٤]، ففي إطار الدلاليات الكلاسيكية، يجري وصف الملفوظات المرتبطة بمقامات محددة، وسحب هذا الوصف على الجمل، أي يعتبر هذا الوصف دلالة مطلقة لهذه الملفوظات. ولتفادي هذا الخلل، أقام الباحثان تمييزا حاسما بين مفهومي الجملة والملفوظ، والذي يؤدي إغفاله إلى الوقوع في كثير من سوء الفهم، فالجملة حسب أنسكومبر وديكرو يقصد بها الوحدة اللسانية المجردة، أي في غياب أي ارتباط بالسياق، وتنتقل الجمل المجردة لتصير ملفوظات، حين تُستَعمل في سياقات محددة، فنقول حينذاك إنها اكتسبت معنى معينا [٧٥]، إن تعيين المعاني التي تفيدها الملفوظات الواردة في سياقات محددة، أمر متيسر لعامة المتكلمين، بخلاف دلالة الجملة المنظور إليها خارج استعمالاتها الممكنة، فحين نريد إسناد هذه الدلالة إلى الجملة، نكون قد انتقلنا من مستوى الاستعمال اليومي الاعتيادي، إلى مستوى تقديم التفسير العلمي الذي يحتاج إلى ضبط وتدقيق نظري [٧٦]. إن التصور الدلالي الكلاسيكي، بإغفاله الاختلاف بين هذين المستويين، وقع في الكثير من التضارب والتناقض، ولعل الخطاطة التي وضعها ديكرو توضح هذا الاختلال بشكل دقيق [٧٧].

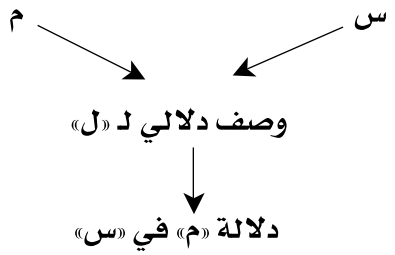

حيث «س» = السياق/ «ل» = اللغة/ «م» = ملفوظ من «ل»

إن العمل في إطار هذا النموذج أدى إلى إقحام الكثير من المناهج والأدوات والمعارف، التي تنتمي إلى حقول غير متجانسة، لسانية ونفسية ومنطقية واجتماعية وأدبية... إلخ، وقد يصل

التحليل وفق هذه الخطاطة إلى اشتقاق دلالات لا متناهية من جملة بعينها، وهذا الموقف هو الذي انتهى إليه الباحث الفرنسي فردناند برونو، حين أنكر إمكان الحديث عن دلالة الملفوظ، ما دام باستطاعتنا اشتقاق معان متعددة، من الملفوظ الواحد حسب الاستعمالات والسياقات التي يرد فيها [٧٨].

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن ما يقصده ديكرو بـ «دلالة الجملة» ليس هو معناها الحرفي، كما قد يتبادر إلى الذهن، أي البنية الدلالية الأدنى التي نجدها في كل ملفوظات هذه الجملة (استعمالاتها السياقية المختلفة)، فقد عمد ديكرو في هذا الإطار إلى وضع مفهوم جديد على أساسه يحدد دلالة الجملة، وهو مفهوم الإرشادات الذي سنتطرق إليه لاحقا [٧٩].

ونتيجة للملاحظات المذكورة آنفا، يقترح ديكرو إعادة بناء الخطاطة السابقة، وذلك بتفريعها على الشكل التالي:

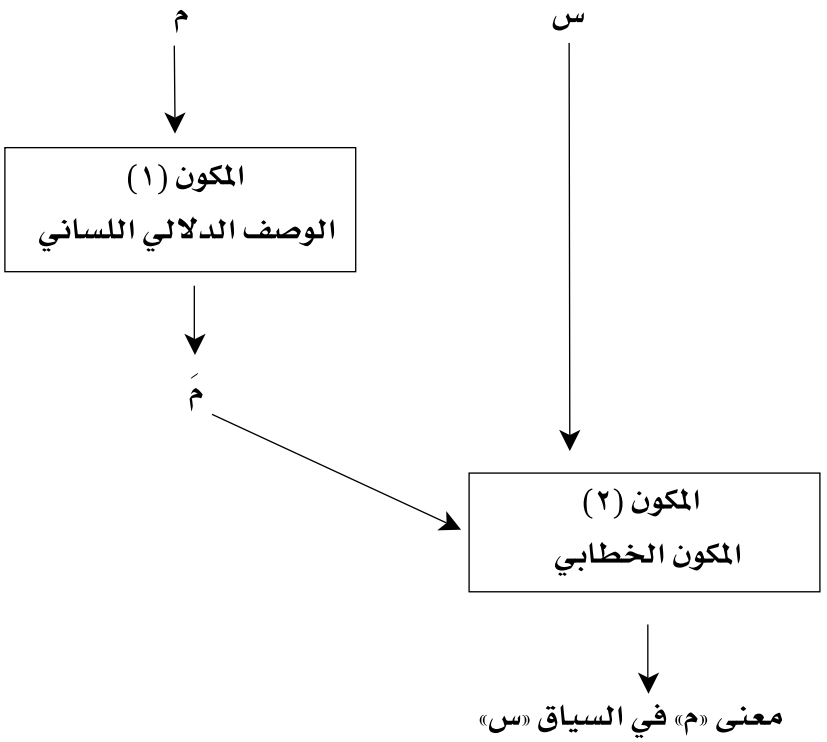

إن هذه الخطاطة تمثل الخطوة النظرية الحاسمة التي قام بها الباحثان، في سبيل إدماج المعطيات التداولية (المكون الخطابي في الخطاطة)، في صميم جهاز الوصف الدلالي، فالفرضية التي تنطوي عليها هذه الخطاطة، هي أن ظروف التلفظ (أي الوقائع التداولية) تدخل بدورها في عملية منح المعنى للملفوظات التي ترد في سياقات استعمالية معينة، غير أن

ذلك لا يجري إلا بعد الحصول على الدلالة المستقلة عن أي سياق، أي دلالة الجملة التي تسمح لنا بتوقع معنى أي ملفوظ من ملفوظات هذه الجملة، في مختلف السياقات التي يرد فيها، ويمكننا أن نتحقق من قيمة هذه الدلالة الممنوحة للجملة، باختبار قدرتها على حساب المعاني التي تُسند لكل ملفوظ من ملفوظاتها في مختلف المقامات الاستعمالية [٨٠].

غير أن الدراسة التي سيباشرها ديكرو وأنسكومبر في إطار التداولية المدمجة لن تشمل جميع المعطيات التداولية، وإنما ستقتصر على المعطيات التي لها ارتباط بالمجال اللساني البحت، أو بعبارة أخرى تلك المعطيات التداولية التي تنعكس في بنية اللغة ذاتها [٨١]، وهذا ما يعني غض الطرف عن الكثير من الوقائع التي تعتبر عادة ضمن التداولية، من قبيل معطيات السياق، والمعطيات التخاطبية بالمعنى الذي يقصده كرايس من هذه العبارة [٨٢]. كما أننا سنشهد تركيزا متناميا على تلك الوقائع التي لها ارتباط بالاستعمال الحجاجي للغة، بحيث يجري البحث في عناصر القوة الحجاجية للملفوظات، والمرتبطة بآليات التوجيه المركوزة في بنية اللغة [٨٣]، مما يسمح لنا بالحديث عن مدرسة حجاجية لسانية، وهو ما سوف نقف عليه بتفصيل لاحقا.

ملامح منهجية في عمل الباحثين أو المبادئ الإبستمولوجية للحجاجيات اللسانية

في سياق المزيد من الضبط النظري والإحكام المنهجي لهذه الدراسة، سوف يقوم ديكرو بوضع مجموعة من القيود الإبستمولوجية التي يتعين الخضوع لها في هذا المجال، وهذه القيود تستلهم الكثير من أدوات الإبستمولوجيا المعاصرة، فما هي معالم هذه الخطة الإبستمولوجية؟

لقد وضع أنسكومبر وديكرو مجموعة من الضوابط العلمية حول كيفية الاشتغال في إطار الحجاجيات اللسانية، وذلك حتى يُدمج مبحث الحجاج في الدراسة اللغوية بصورة محكمة، حيث يتعين على الدراسة أن تأخذ بمنهج التمثيل [٨٤]، وهو منهج ظل يحكم مجموعة النشاط العلمي في الغرب منذ ديكارت، ويعتبر النحو التوليدي مع تشومسكي، شاهده الأمثل في القرن العشرين [٨٥]، إذ يرى أقطاب هذا النحو أن مهمة العلم الحديث، لا تتمثل في تجميع وتصنيف الوقائع والمعطيات الجديدة، وإنما يجب بناء نظريات عامة، ونماذج فرضية تنطلق من عدد محدود من الملاحظات أو التجارب، وتسعى إلى تفسير الوقائع المعلومة والتنبؤ بوقائع جديدة[٨٦]، وفي هذا الصدد يعلن ديكرو:

«سوف أصف بالعلمية البحث الذي يحاول في أثناء تفسيره للظواهر الملاحظة في الطبيعة، أن يضع تمثيلا مصطنعا للكيفية التي تنتج بها هذه الظواهر» [٨٧].

ولا يتأتى هذا الأمر حسب ديكرو إلا من خلال إنجاز خطوتين متتابعتين: الأولى تجريبية، تتمثل في عزل وملاحظة بعض الظواهر التي يعتقد أنها تحدث في الطبيعة بشكل مستقل عن الملاحظ. والثانية تتعلق ببناء آلة (مادية أو مجردة)، قادرة على إعادة إنتاج هذه الظواهر بشكل مصطنع، أي قادرة على محاكاة الآلية الطبيعية التي أنتجتها، من خلال بناء نموذج صناعي يقدم فرضيات حول العمليات الكامنة الخفية، والمتحكمة في الظاهرة المدروسة [٨٨]، وتنقسم هذه الفرضيات إلى نوعين:

- **فرضيات داخلية**: وهي المتعلقة ببناء الآلة المصطنعة، إذ يجري تزويدها بمجموعة من المسلمات وقواعد الاستنباط، وهي تفيد في «حساب المعنى»، وتتحدد قيمة هذه الفرضيات تبعا لقدرتها على حساب الأوصاف: بَ، جَ، دَ للوقائع: ب، ج، د التي نود تفسيرها، حسابا فعليا [٨٩]، (هذه الوقائع هي بطبيعة الحال الخطابات والملفوظات التي تواجهنا في حياتنا اليومية، ونقوم بتأويلها)، ويكون تفسيرها بالبحث في الآلية المسؤولة عن إنتاج هذا التأويل[٩٠].

- **فرضيات خارجية**: وهي المتعلقة بلحظة ما قبل بناء النموذج المصطنع، ويجري خلال هذه اللحظة تعيين وتحديد (أو بعبارة ديكرو بناء) الوقائع التي ستتم ملاحظتها، فملاحظة الظواهر حسب ديكرو ليست عملية محايدة من الناحية النظرية، إذ إنها تمثل مقدمة وتمهيدا للمرحلة الوطفية، فالآراء التي تنشأ خلال هذه العملية تعكس اختيارات مسبقة للملاحظ [٩١]، ولهذا، يفضل ديكرو استعمال عبارة «بناء الوقائع»، في إشارته إلى هذه الطبيعة الذاتية التي تحكم عملية تعيين اللساني للوقائع التي ستكون موضوعا للملاحظة، فهو ينشئها ويبنيها بناء، ويورد ديكرو في هذا السياق عبارة دوهيم الشهيرة، التي تعبر عن هذه الفكرة: «إن وقائع اليوم هي نظريات الأمس» [٩٢].

سبق أن أشرنا إلى أن الخطوة الأولى التي قام بها ديكرو وأنسكومبر، هي نقد نموذج الوصف الدلالي الكلاسيكي، وبالتالي فأعمالهما لا تشكل تجاوزا جذريا للنظرية الدلالية التقليدية، أو قطيعة معرفية معها، وإنما هي مجرد تعديل لهذا النموذج، وقد تحقق هذا التعديل بإدماج بعض الوقائع الجديدة في صميم هذه الدراسة، ومن هنا جاءت مساهمتهما في صورة إعادة بناء للفرضيات الداخلية والخارجية لهذا النموذج التقليدي، وفق الرهانات العلمية للتداولية المدمجة، ويمكن تحديد هذه التعديلات كما يلي [٩٣]:

- **الفرضيات الخارجية للتداولية المدمجة**: لقد قام ديكرو وأنسكومبر بتعيين الوقائع التي ستنصب عليها الملاحظة، وذلك من خلال إثارة الانتباه إلى ظاهرة جديدة، تتمثل في كون المتكلمين بلغة معينة، يمتلكون القدرة على منح معنى للملفوظات التي يتم إنجازها بواسطة هذه اللغة [٩٤]، وهكذا سيتم التساؤل في إطار هذه الفرضية، عن الكيفية التي يجري بها تأويل الملفوظات في أوضاع استعمالية مختلفة، فمثلا إذا تأملنا الملفوظات التالية [٩٥]:

- نسيت مرة أخرى أين وضعت المفاتيح (١).
- سعد ذكي (٢).
- سعد ذكي، لكنه مهمل (٣).

فالمخاطب بهذه الملفوظات يدرك مباشرة أن المتكلم بالملفوظ (١)، ينجز فعل الاستخبار، والمتكلم بالمفلوظ (٢)، ينجز حجاجا في صالح سعد، والمتكلم بالملفوظ (٣)، ينجز حجاجا في غير صالح سعد. والسؤال هنا - وهو موضوع بحث التداولية المدمجة - كيف تمكن المتكلم من إسناد معنى الاستخبار إلى (١)، ومعنى الحجاج الموجب إلى (٢)، ومعنى الحجاج السالب إلى (٣).

- **الفرضيات الداخلية للتداولية المدمجة**: بالنسبة إلى هذه الفرضيات، سوف تتولى الآلية الاصطناعية الواصفة المقابلة لهذه الظواهر في النموذج المصطنع الذي جرى تعديله بمهمة توليد بنيات مماثلة، مع إسناد الدلالة إليها، وهذه البنيات يصطلح عليها ديكرو بالجمل ليميزها عن الملفوظات، وهنا تبرز الطبيعة العلمية النظرية لعملية إسناد الدلالة إلى الجمل، فالجملة ليست هي الملفوظ لأنها ذات طبيعة نظرية مجردة، أو بعبارة أخرى، إنها تنتمي إلى اللغة الواصفة (النموذج المصطنع هنا)، أما الملفوظ فله وجود واقعي في حياة الناس اليومية.

وبناء عليه، يتحقق شرط الملاءمة في الفرضيات الداخلية، إذا أمكننا اعتمادا عليها تفسير السبب في كون الجملة (٢) دلالتها هي إسناد توجه حجاجي سالب إلى الجملة ككل (في غير صالح سعد)، عكس (٣)، التي تسند إلى الجملة توجها حجاجيا موجبا (في صالح سعد)، ويُفسَّر بناء على الفرضية الداخلة الخاصة بالرابط «لكن»، (حيث نجد مثلا أن هذه الفرضية تشير إلى كون الجملة التي يرد فيها الرابط (لكن)، تنتج دائما حجاجا ذا توجه سالب «أي في غير صالح النتيجة»).

غير أن الفرضيات الداخلية للتداولية المدمجة، ينبغي ألا تقف عند تعيين دلالة لكل جملة بشكل جزئي ومعزول، وإنما عليها أن تسعى إلى وضع القواعد العامة التي تتحكم في تأويل الجمل، وبعبارة أكثر دقة أن تفسر كيف تجري عملية المرور إلى الدلالة [٩٦]، وفي هذا الإطار يلعب مفهوم الإرشادات الدور الأساس. فما المقصود بالإرشادات؟ وما وظيفتها ضمن الحجاجيات اللسانية؟

إن الإرشادات كما يعرفها ديكرو، هي علامات يجري تقديمها إلى أولئك الذين يسعون إلى تأويل ملفوظ معين، فتدفعهم للبحث في وضعية الخطاب، عن المعطيات التي تفيد بصورة ما في إعادة بناء المعنى المقصود من المتكلم [٩٧].

وتعتبر هذه الإرشادات، مفهوما بديلا أخذت به التداولية المدمجة حتى تتفادى القول بمفهوم «قوانين الخطاب»، لأنه يبعد الدراسة عن المجال اللساني البحت، ويجعلها تنساق خلف معطيات ثقافية ومقامية توجد خارج بنية اللغة [٩٨].

ويمكن التمييز في الإرشادات بين صنفين [٩٩]:

١- **إرشادات تلفظية**: ترتبط بالعلامات التلفظية، وهي تقدم توجيهات وإشارات حول الطريقة التي تلمح بها دلالة الجملة (دلالة الجملة هي، في آخر المطاف، حصيلة الإرشادات المرتبطة بها)، إلى عملية التلفظ، كما هي الحال في المثال الذي ورد سابقا «أنا ذاهب غدا ما دام عليك أن تعرف كل شيء»، فالرابط (ما دام) يتضمن إرشادا خاصا به يشير إلى أنه لا يربط محتوى الجملة الأولى بمحتوى الجملة الثانية، وإنما يربط فعل التلفظ بالجملة الأولى، بمحتوى الجملة الثانية، فوظيفة هذا النوع من الإرشادات، هي إدماج عملية التلفظ في معنى الملفوظ.

٢- **إرشادات حجاجية**: وضمن هذا الصنف من الإرشادات، تُدرَج الوظيفة الحجاجية للغة، أو بعبارة أدق، فعل الحجاج اللغوي، فما دام الحجاج فعلا لغويا، فمن الضروري البحث في بنية اللغة ذاتها عن الآثار التي يخلفها فيها هذا الاستخدام الحجاجي للغة. في هذا السياق، نجد ديكرو وأنسكومبر يتحدثان عن مفهوم آخر هو الوسم الحجاجي، أي أن الخطاب الحجاجي يكتسب بعض العلامات التي تحدد وجهته الحجاجية. وهذه العلامات متنوعة، وتشتغل داخل الخطاب بصور مختلفة، فهي تظهر تارة في صورة عوامل حجاجية، وتارة أخرى في صورة روابط حجاجية، إضافة إلى اشتغال مجموعة من الخصائص المرتبطة ببعض الظواهر، كالاستهفام [١٠٠]، والتضمين والاقتضاء [١٠١]، والخاصية المعيارية السلمية لبعض الملفوظات، التي سنعرض لها لاحقا.

إن الحديث عن الإرشادات الحجاجية، يقودنا مباشرة إلى الحديث عن نقطة الوصل الأساسية بين الشق اللساني الدلالي، والشق الحجاجي في الحجاجيات اللسانية. فما هو إذن موقع الحجاج من النشاط التلفظي في تصور النظرية الحجاجية اللسانية؟

بداية، نشير إلى أن تصور الحجاجيات اللسانية لمفهوم الحجاج، يختلف عن التصور الكلاسيكي للحجاج والخطابة عموما، فقد كان الحجاج في منظور التصور التقليدي، عبارة عن نشاط ليست له أي علاقة ببنية اللغة، فهو يتعلق فقط بآثار الكلام، لأن الانتقال فيه من ملفوظ ما، أو متوالية من الملفوظات، إلى نتيجة معينة (وهو جوهر النشاط الحجاجي)، تتحكم فيه اعتبارات خارج بنية اللغة، فالمعلومات الواردة في الملفوظ، إذا ارتبطت بسياق محدد، تفيد معنى معينا يصح استنتاجه من هذا الملفوظ، فإذا قال المتكلم «هذا الكتاب مفيد»، فإننا نستنتج أنه يحضنا على قراءته، ويحتج لذلك بكونه مفيدا، وهذا الاستنتاج حسب التصور الكلاسيكي للحجاج، يتم بمقتضى قانون من قوانين الخطاب [١٠٢]، وقوانين الخطاب هذه على رغم أنها تحكم اشتغال النسق اللغوي، فإنها لا تنتمي إلى هذا النسق، فهي من طبيعة اجتماعية وثقافية، أي أنها توجد خارج بنية اللغة. مقابل هذا الطرح، نجد أنسكومبر وديكرو ينظران إلى الحجاج - من حيث هو نشاط تلفظي - باعتباره يندرج ضمن

بنية اللغة، فدراسة الحجاج ستجري إذن في إطار الدراسة اللسانية، وفق نموذج التداولية المدمجة، كما وضحنا ذلك سابقا [١٠٣].

قضايا ومسائل الحجاجيات اللسانية

١ - الخصائص العامة للنشاط الحجاجي:

الحجاج والبرهان:

عادة ما يجري الخلط بين مفهومي الحجاج والبرهان (ما حجتك = ما دليلك)، غير أن الدلالتين التقنيتين، المنطقيتين واللسانيتين لهذين المفهومين، تختلفان اختلافا كبيرا، وهذا ما يفسر العناية الواضحة لرواد الدرس الحجاجي اللساني، بإقامة التمييز بين هذين المفهومين، فهما ينتمان إلى مجالين مختلفين اختلافا تاما، إذ ينتمي البرهان إلى المجال الذي نطلق عليه عادة اسم المنطق، بينما ينتمي الحجاج إلى مجال الخطاب [١٠٤].

على رغم أن البرهان (ومثاله القياس المنطقي)، قد يصاغ في قالب لغوي (كل إنسان فان و«سقراط إنسان» إذن سقراط فان)، إلا أنه يفتقد خاصية أساسية تميز الخطاب الحجاجي، فالملفوظات التي ترد فيه توجد مستقلة بعضها عن بعض، لأن كل ملفوظ يحيل على قضية في العالم، سواء كانت واقعية أو مفترضة. من هنا، كان تعالق الملفوظات الواردة في البنى الاستدلالية البرهانية، لا يقوم على الملفوظات ذاتها، بل على القضايا التي تمثلها هذه الملفوظات، أي على وقائع العالم وأحوالها، حقيقية كانت أو مفترضة [١٠٥].

أما العلاقة الحجاجية التي نجدها في الخطاب، فإن تعالق الملفوظات فيها يستجيب لاعتبارات داخلية، مرتبطة بطبيعة الملفوظات ومعناها ذاته، وليس بأوضاع العالم، أو العلاقات المنطقية والعقلية التي تحكم قضايا البنى البرهانية، ولنقارن بين الجملتين [١٠٦].

أ- كل التلاميذ حاضرون، ومحمد تلميذ.

- إذن محمد حاضر.

ب - السماء غائمة، كما أن مؤشر البارومتر نزل بشكل واضح، إذن فسوف تمطر اليوم، ثم إن النشرة الجوية توقعت ذلك. فنحن في المثال (أ) أمام استدلال برهاني، لأنه يستمد مشروعيته وقوته من القوانين المنطقية التي ينتظم وفقها، ومن طبيعة القضايا التي يشير إليها في العالم.

أما المثال (ب) فلا نستنتج فيه سقوط المطر وجوبا، أو بلغة المناطقة، ليس هناك لزوم في النقلة من المقدمات إلى النتيجة، كما هو الشأن في المثال (أ)، ولكن هذا الانتقال، يتم بناء على معرفتنا بالعالم أولا، ثم استنادا إلى مدلول الحجج المعروضة في هذا الملفوظ، فهذه الحجج تقدم لنا مبررات، أو بتعبير أنسكومبر شواهد اشتباهية تجيز توقع نتيجة معينة (سقوط المطر

في المثال السابق). ونلاحظ في المثال (ب)، أن عدد الحجج لا يكون محددا، فالبنية الحجاجية لهذا المثال يمكن صوغها كما يلي:

حـ ١، حـ ٢، إذن ن، ثم إن حـ ٣ (حيث: حـ = حجة و(ن) = نتيجة).

إن تعدد الحجج في الفعل الحجاجي، خاصية أخرى تميزه عن الاستدلال البرهاني، ففي هذا الأخير، يمكننا الاكتفاء بإيراد دليل واحد لإثبات النتيجة، بينما تتميز الحجج التي نسوقها في الفعل الحجاجي عادة بتعددها [١٠٧]، ومرد ذلك إلى طبيعة النشاط الحجاجي نفسه، فالحجج لا تلزم عنها النتيجة بصورة ضرورية، كما هي الحال في البرهان، بل غاية ما تقوم به الحجج، هو أنها تزيد من الدرجة الاحتمالية للنتيجة، وبالتالي من درجة الاعتقاد فيها، فتكون هذه الدرجة أكبر، كلما كانت هذه الحجج أجود وأكثر، ويتم في هذه الحجج، استثمار الطبيعة الظنية وغير اليقينية للمواضع التي تقوم عليها كل عملية حجاجية، والمواضع هي مجموعة من القيم والمعايير والعلاقات التي يجيزها الحس القويم المشترك [١٠٨]، وعادة ما يُستنَد إليها في المرافعات القضائية بالمحاكم أو المحاورات الفكرية المتنوعة، أو الخطب السياسية الموجهة نحو الجمهور، إن هذا الارتباط بين الحجاج والمواضع المشتركة، جعل ديكرو يتحدث عن الأصل الأرسطي للنظرية الحجاجية اللسانية، فلقد درس أرسطو الجنس الجدلي والجنس الخطابي في سياق تناوله للنشاط التدليلي عموما، وهما ضربان من التدليل لا يستندان إلى الأدلة التحليلية البرهانية، بل يقومان على مراعاة المواضع المشتركة [١٠٩]، وهذا ما يسمح بالقول إن الأعمال الحجاجية لديكرو وأنسكومبر، ما هي إلا تطبيق للأطروحة الجدلية/ الخطابية الأرسطية في مجال الدراسة اللسانية المعاصرة [١١٠].

٢ - خصائص النشاط الحجاجي في اللغة

إن الحكم على خطاب ما بأنه خطاب حجاجي، يعني القول إن هذا الخطاب يحتوي على ملفوظين اثنين على الأقل: م١ وم٢، حيث يقوم أحدهما بتعزيز الآخر، فيسمى الأول حجة، والثاني نتيجة، ومثال ذلك ما يلي [١١١]:

نعتبر أن م١= هذا الكتاب مفيد، وم٢= اشتره إذن

إذا قلنا: «هذا الكتاب مفيد، اشتره إذن»، أو «اشتر هذا الكتاب ما دام مفيدا»، فإننا نكون بصدد بناء خطاب حجاجي، حيث يقوم الملفوظ «هذا الكتاب مفيد»، مقام الحجة، ويقوم الملفوظ «اشتره إذن»، مقام النتيجة. و«إذن»، و«ما دام»، هما بمنزلة روابط حجاجية.

وقد لا يرد الحجاج في صورة صريحة، كما هو الشأن في المثال السابق، وإنما يتخذ صورة مضمرة، بحيث يجري إضمار الحجة، أو النتيجة، مع بقاء إمكان اشتقاقها اعتمادا على قرائن سياقية ومقامية [١١٢].

ومثال إضمار الحجة في العملية الحجاجية:

نفترض أن زيدا واجهته الحوادث التالية:

- استيقظ متأخرا عن وقت العمل.
- أفرغ كأس القهوة على ثيابه.

سقط على الدرج وهو يحاول الخروج.

زيد: «هذا يوم منحوس».

فكلام زيد هو خطاب حجاجي أضمرت فيه الحجج، غير أنها واردة في السياق[١١٣].

ومثال إضمار النتيجة في العملية الحجاجية:

ب: هل تقبل مرافقتي لمشاهدة العرض المسرحي الجديد.

ج: لقد شاهدته سابقا.

فالجواب في هذا المثال، هو عبارة عن خطاب حجاجي أضمرت فيه النتيجة، ويمكننا تقديرها اعتمادا على السياق (مثلا: لذلك لن أذهب معك).

وفي الحالة التي تُضمَر فيها النتيجة يشترط العمل بمبدأ «تسهيل الظفر بالنتيجة» (سطن)، ويقضي هذا المبدأ بأن يقدم المتكلم قدرا من المعلومات، يكفي لإعادة بناء النتيجة، وهذا الشرط هو الذي يضمن استمرار عملية التواصل على الوجه الأمثل [١١٤].

ومن الخصائص الأساسية التي يتميز بها النشاط الحجاجي، خاصية التوجه الحجاجي، فالحجة تكتسي بالنسبة إلى النتيجة قيمة معينة، إذ إنها تعززها أو تدحضها بدرجات متفاوتة[١١٥]، وإذا كان الملفوظ يتألف من أكثر من حجة، أوضحنا ذلك أعلاه، فإن هذه الحجج إما أن تشترك في توجهها تعزيزا أو دحضا، وإما أن تتباين، فيكون بعضها معززا، والبعض الآخر داحضا، أي معززا للنتيجة المتعارضة مع النتيجة الأصلية، وعلى هذا الأساس يمكننا التمييز بين نوعين من الحجج [١١٦].

أ- **حجج متساندة** [١١٧]: ونقول عن حجتين إنهما متساندتان، إذا سيقتا لتعزيز النتيجة نفسها. ومثالها «هذا الكتاب مفيد، وثمنه مناسب، اشتره إذن».

ب - **حجج متعاندة** [١١٨]: ونقول عن حجتين إنهما متعاندتان، إذا سيقتا لتعزيز نتيجتين متعارضتين. ومثالها «هذا الكتاب مفيد، لكن ثمنه باهظ (النتيجة المضمرة لا تشتره إذن).

ويتم كل من التساند الحجاجي والتعاند الحجاجي بين حجتين، إما على جهة الإهمال، وإما على جهة التقييد. وعلى هذا الأساس، نحصل على النماذج التالية:

نموذج التساند المهمل:

والمقصود بالإهمال هنا، غياب أي تحديد لطبيعة العلاقة بين الحجتين المتساندتين، من حيث القوة أو الضعف، فلا نعلم أي الحجتين (أو الحجج)، أقوى في تعزيز النتيجة المشتركة

بينهما. ومن الروابط التي تحقق هذا النوع من التساند، الرابط الحجاجي «ثم إن»، ومثال ذلك: «هيا بنا إلى الشاطئ، فالجو جميل، ثم إن الحر شديد»، فواضح أن الحجتين «الجو جميل»، و«الحر شديد»، تتساندان في تعزيز النتيجة نفسها «هيا بنا إلى الشاطئ»، غير أن الرابط الحجاجي «ثم إن»، لا يعلمنا (لا يرشدنا)، أي الحجتين أقوى في تعزيز هذه النتيجة، أي أنه لا يقيم مفاضلة بين الحجتين في سلم القوة، وإنما يوردهما منفصلتين.

نموذج التساند المقيد:

وعلى النقيض من ذلك، هناك حالات يمكننا فيها تمييز الحجة الأقوى بين حجتين (أو مجموعة حجج)، تعززان النتيجة نفسها، أي أننا في هذه الحالة، نكون أمام تساند مقيد تجري فيه مفاضلة في القوة بين الحجتين المتساندتين، ومن الروابط التي تحقق هذا التساند المقيد الرابط «حتى»، ومثال ذلك: «إنه عالم كبير، فهو متبحر في الفقه، ومرجع في اللغة، وحتى في الفلسفة».

فلدينا في هذا المثال ثلاث حجج، هي «التبحر في الفقه»، و«المرجعية في اللغة»، و«المرجعية في الفلسفة»، وكل هذه الحجج تتساند في تعزيز النتيجة «إنه عالم كبير»، غير أن ورود الرابط «حتى»، يعلمنا (أو يرشدنا)، بأمور إضافية، فهو يقيم مفاضلة بين هذه الحجج، حيث تكون الحجة المقترنة به، أقوى من غيرها في تعزيز النتيجة المشتركة بين هذه الحجج [١١٩].

نموذج التعاند المهمل:

سبق أن أشرنا إلى أن الحجتين المتعاندتين في عملية حجاجية معينة، تتجه كل واحدة منهما، إلى تعزيز نتيجة متعارضة مع نتيجة الحجة الأخرى، ونضيف هنا أن هناك حالات يكون فيها هذا التعاند مهملا، بحيث لا نستطيع معرفة أي هاتين الحجتين أقوى في تعزيز نتيجتها من الحجة الأخرى في تعزيز نتيجتها المعارضة، وقد يكون المثال التالي أقرب إلى توضيح المقصود هنا:

«الجو جميل وأنا متعب».

فنتصور المتكلم يورد الحجة الأولى «الجو جميل»، لتعزيز النتيجة «لأخرج في نزهة»، والحجة الثانية «أنا متعب»، لتعزيز النتيجة «لأبق في البيت»، المعارضة للنتيجة الأولى، غير أنه لا يحسم أي الحجتين أقوى في تعزيز نتيجتها، ويلعب الواو هنا، دور الرابط الحجاجي الذي يمكّن من إقامة التعاند الحجاجي المهمل.

نموذج التعاند المقيد:

على النقيض من التعاند المهمل، نجد في حالات حجاجية عديدة تعاندا حجاجيا مقيدا، يمكن فيه تمييز أي الحجتين (أو الحجج) أقوى في تعزيز نتيجتها من تعزيز الحجة الأخرى للنتيجة المعارضة. ومن الروابط التي تحقق هذا التعاند المقيد، الرابط «لكن» ومثال ذلك:

- إنه عالم، لكنه مهمل.

فالحجة الأولى «إنه عالم» تعزز نتيجة موجبة (مثلا النتيجة المضمرة إنه يستحق هذا المنصب)، والحجة الثانية (إنه مهمل)، تعزز نقيض النتيجة الأولى (أي أنه لا يستحق هذا المنصب)، غير أن الرابط الحجاجي «لكن» يعلمنا (أو يرشدنا)، إضافة إلى ذلك، بأن الحجة المرتبطة به (إنه مهمل في المثال الحالي)، أقوى في تعزيز نتيجتها السلبية (لا يستحق المنصب) من الحجة الأولى في تعزيز نتيجتها الموجبة (يستحق المنصب).

إذا تأملنا جيدا في هذه النماذج المتنوعة من الحجج سنكتشف أنها متولدة عن مبدأين أساسيين يميزان الحجاج، وهما [١٢٠]:

١ - مبدأ القوة الحجاجية:

فهناك مجموعة من الروابط الحجاجية (مثل: لكن وحتى كما بينا)، تحدد درجة قوة الحجج في تعزيز النتائج، وتفاضل بينها، بحيث يمكننا الحديث عن طبيعة تدرجية للحجج تتيح لنا دراسة النشاط الحجاجي اعتمادا على عبارات مثل «أكثر»، و«أقل» كما سنرى لاحقا.

ويمكن تمثيل هذا المبدأ على الشكل التالي:

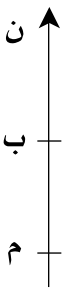

مبدأ القوة الحجاجية

حيث ن نتيجة، وب وم حجتان.

ويظهر من خلال هذا الشكل أن الحجة «ب» أقوى من الحجة «م» في تعزيز النتيجة «ن».

إن هذا المبدأ لا يرتبط فقط بالخاصية التفضيلية لبعض الروابط، بل يجد أساسه كذلك في طبيعة بعض الملفوظات التي ترد في الخطاب كحجج، فهذه الملفوظات تتميز بخاصية معيارية تجعلها تشير إلى قيمة موجبة أو سالبة، مما يسمح لها بأن تقيم علاقة مع طبقة أخرى من الملفوظات، ضمن سلم حجاجي واحد، فيلعب ورودها في الخطاب وظيفة حجاجية قياسا إلى الملفوظات الأخرى الموجودة في رتب أخرى من السلم المشترك [١٢١]، وقد مثلت هذه الخاصية موضوعا لأبحاث عدة سابقة [١٢٢]، غير أن أنسكومبر وديكرو عملا على صياغتها وإدراجها بصورة نسقية ضمن نظريتهما الحجاجية اللسانية [١٢٣]. ومن أمثلة هذه الخاصية ما نجده في الملفوظ التالي:

- هند جميلة جدا.

إن قيمة هذا الملفوظ، تتحدد من خلال العلاقة التي يقيمها مع طبقة من الملفوظات الأخرى، التي تشترك معه في الانتماء إلى السلم الحجاجي نفسه، حيث يتضمن كل ملفوظ خاصية معيارية في صورة محمول تجعله يحتل رتبة معينة من هذا السلم، ويمكننا التمثيل لذلك بالشكل التالي:

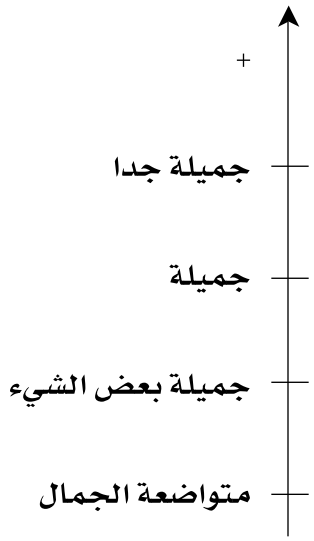

مبدأ القوة الحجاجية المرتبط بالطبيعة السلمية لبعض الملفوظات مطبقا على خاصية الجمال النسائي.

فالقيمة الحجاجية للملفوظ السابق، مستمدة من وضعه في سلم «الجمال النسائي»، كقيمة عليا بالنسبة إلى باقي الملفوظات الواردة في السلم نفسه، فهو يمثل حجة أقوى في صالح النتيجة الإيجابية الموافقة له.

٢- مبدأ التعارض الحجاجي:

ومقتضى هذا المبدأ، أنه إذا كانت لدينا حجة «حـ»، تصلح لتعزيز نتيجة «ن»، فمن الضروري أن توجد حجة حَ، لتعزيز النتيجة المعارضة «لا (ن)»، (بحيث حَ ليست بالضرورة هي «لا (حـ)»).

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

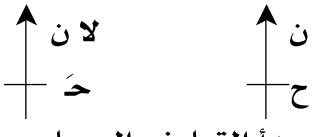

مبدأ التعارض الحجاجي

إن مبدأ القوة الحجاجية، وما يتيحه من إمكانات المفاضلة الحجاجية، وكذلك مبدأ التعارض الحجاجي، وما يتيحه من إمكانات المعارضة الحجاجية، سيجعل منهما مفهومين قاعديين في النظرية الحجاجية اللسانية برمتها، غير أنهما سيتعرضان لنقد صارم من طرف بعض الدارسين [١٢٤]، مما اضطر ديكرو وأنسكومبر، إلى إجراء بعض التعديلات في هذين المفهومين، بل وفي جوانب من النظرية ككل، ولنتأمل المثال التالي [١٢٥].

مَ١: البرميل قارب الامتلاء.

م٢: البرميل ممتلئ.

إن هذين الملفوظين يرتبطان بعلاقة تفاضل حجاجي تسمح لنا بوضعهما ضمن سلم واحد على الشكل التالي:

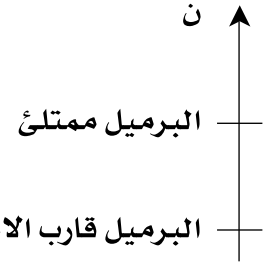

ومن ثم يصح تطبيق قانون التفاضل الحجاجي عليهما، أي أن نعتبر الحجة «البرميل ممتلئ»، أقوى من الحجة «البرميل قارب الامتلاء»، في تعزيز النتيجة ن، غير أن هذا المبدأ يتعذر إجراؤه في بعض العمليات الحجاجية المتضمنة لهذين الملفوظين. ومثال ذلك ما أورده لاكومب كشاهد نقض لهذا المبدأ [١٢٦].

إذا كان بإمكاننا تشجيع متسابق يملأ برميلا من الماء باعتماد الملفوظ «هيا ثابر فالبرميل قارب الامتلاء»، فإنه لا يمكن اعتماد الملفوظ الأقوى حجاجيا من هذا الملفوظ للغرض نفسه، فنقول «هيا ثابر، فالبرميل قد امتلأ»، فهذا الكلام لا معنى له في هذا السياق، وبالتالي لا يمكن الحديث في هذه الحالة عن علاقة تفاضل حجاجي بين الملفوظين.

الشيء نفسه بالنسبة إلى مبدأ التعارض الحجاجي، الذي يقتضي تعريفه أن تكون الحجة الثانية تتجه إلى نقيض الحجة الأولى.

فلنتأمل الحجتين التاليتين [١٢٧]:

م١: «العشاء جاهز تقريبا».

م٢: «العشاء ليس جاهزا تماما».

فعلى رغم تعارضهما، إلا أنهما قد يؤيدان النتيجة نفسها، كما في المثال التالي:

م١: أسرع، فالعشاء جاهز تقريبا (أي أسرع للوصول في الوقت المحدد).

م٢: أسرع، فالعشاء ليس جاهزا تماما (أي ما زالت أمامك الفرصة للوصول في الوقت المناسب).

فعلى رغم التعارض بين هاتين الحجتين، فإنهما تتجهان في المثالين إلى تعزيز النتيجة نفسها، وهي «أسرع».

لقد قام ديكرو وأنسكومبر في كتابهما الحجاج في ثنايا اللغة بالرد على هذا الاعتراض، مع إجراء تعديل في تصورهما للنشاط الحجاجي. إن الملاحظة الأولى التي يبديها كل من أنسكومبر وديكرو حول هذا الاعتراض هي أنه يستند إلى اعتبارات متعلقة بطبيعة الوقائع الخارجية المستقلة عن النسق اللغوي اللساني، فالذي يسمح بوجود مثل الحالات السابقة، حسب الباحثين، هو وجود ما يمكن تسميته بحالة انقطاع بين الوضعين المشار إليهما في الملفوظين، وهذا الانقطاع الذي نجده في ظواهر الواقع، يمكن أن يلعب دور العتبة الحجاجية، حيث يكون عمل خاصية التفاضل الحجاجي ممكنا قبل هذه العتبة، ويصبح غير ممكن بعد الوصول إليها.

وفي سياق ردهما على هذا الاعتراض، اقترح ديكرو وأنسكومبر من جانب آخر، مفهوما جديدا يساهم بصورة أفضل في ضبط التصور حول الكيفية التي يتحقق بها كل من التفاضل والتعارض الحجاجيين، وهذا المفهوم هو الفعل الحجاجي [١٢٨]، وفي هذه النقطة، تلتقي الحجاجيات اللسانية مع نظرية أفعال الكلام، حيث سيحتل فعل الكلام موقع الأساس من النشاط الحجاجي [١٢٩]، ومعلوم أن أهم خاصية تميز الفعل الحجاجي، باعتباره فعلا كلاميا، هي خاصية القصدية [١٣٠]، وتتجلى الطبيعة القصدية للفعل الحجاجي في مستويات عدة، أهمها أن عرض الحجة في أثناء إنجاز الفعل الحجاجي يكون الغرض والقصد منه تدعيم نتيجة معينة، بحيث لا يمكن فهم الملفوظ/ الحجة، إذا نظرنا إليه منعزلا، وبالتالي، نحتاج إلى قراءته كفعل حجاجي له علاقة بنتيجة معينة، ومن هنا فالملفوظ السابق «هيا ثابر، فالبرميل قد امتلأ»، يفتقد المقبولية بسبب غياب التوجه الحجاجي (أو القصد الحجاجي) بين الحجة (البرميل قد امتلأ)، والنتيجة (هيا ثابر).

العوامل والروابط والمواضع الحجاجية

لقد تحدثنا في سياق عرض جوانب من النظرية الحجاجية عن العوامل والروابط والمواضع، وهي مفاهيم أساسية في التصور الحجاجي اللساني، بل إن النظرية الحجاجية في جوهرها تقوم على دراسة هذه العوامل والروابط الحجاجية في ارتباطها بالمواضع، وهو ما يفرض علينا إفرادها بالبيان والتوضيح. وهو ما سنقوم به في هذه الفترة.

إن المتكلم حين يوجه ملفوظه توجيها حجاجيا (أي حين ينجز فعلا حجاجيا)، فإنه يفعل ذلك - كما سبقت الإشارة - عبر وسم هذا الملفوظ وسما حجاجيا، ويجري هذا الوسم الحجاجي بتضمين الملفوظ مجموعة من العلاقات والإشارات التي تحدد كيف ينبغي تأويله، وأي معنى يجب إسناده إليه، وتعتبر العوامل والروابط أهم موضع ينعكس فيه هذا التوجه الحجاجي، فكيف تعرف الحجاجيات اللسانية العامل والرابط الحجاجيين؟ وما وظيفتهما في الخطاب الحجاجي؟

لقد وضع تمييز دقيق في مبحث الدلاليات اللسانية بين المدلول العام للعامل والرابط، فالعامل هو الذي يربط بين وحدتين دلاليتين داخل الفعل اللغوي نفسه، فهو على هذا الأساس موصل قضوي، أما الرابط فهو الذي يربط بين فعلين لغويين اثنين، وبالتالي، فهو موصل تداولي. وتتجلى أهمية هذا التمييز بالنسبة إلى الحقل الحجاجي في كونه يمكننا من عزل الوقائع التداولية عن الوقائع الدلالية. ولقد أجرى مجموعة من اللسانيين اختبارات بينوا من خلالها آثار هذا الاختلاف عند إجراء تحويلات النفي والاستفهام والتقلد، على عبارات متضمنة تارة رابطا تداوليا، وتارة أخرى عاملا دلاليا، ونكتفي من ذلك بإيراد المثال التوضيحي التالي، الذي يبين كيف يختلف المعنى عند إجراء تحويل النفي [١٣١]:

- زيد يضرب زوجته لأنه يحبها.

فهذه الجملة، إذا أدخلنا عليها تحويل النفي نحصل على:

- أحمد لا يضرب زوجته لأنه يحبها (النفي).

نلاحظ أن الجملة التي حصلنا عليها بعد إجراء هذا التحويل، تحتمل قراءتين مختلفتين:

١- [ليس صحيحا أن حب أحمد لزوجته، هو السبب في كونه يضربها]، وهذا يعني أن «لأن» جاءت في هذه الجملة عاملا دلاليا، فهي تحمل على المكونات الموجودة داخل الجملة من دون أن تُفكك البنية «ب لأن ن»، وإنما تبقى هذه البنية ملتحمة.

٢- [ينكر المتكلم أن أحمد يضرب زوجته، ويبرر إنكاره بالادعاء أنه يحبها]. وهذا يعني أن «لأن» جاءت في هذه الجملة رابطا تداوليا، إذ إنها تحمل على مكوني الجملة («أحمد يضرب زوجته» و«أحمد يحب زوجته»)، وهما في حالة انفصال، أي أن البنية «ب لأن ن» في هذه الحالة تفككت ولم تعد ملتحمة.

هذا الوصف نفسه ينطبق على تحويلات أخرى كالاستفهام والتقلد... إلخ.

فالعامل إذن يحمل على المكونات داخل الفعل اللغوي، فيبقى هذا الفعل ملتحما، أما الرابط فيفكك هذه المكونات، ليجعل منها أفعالا لغوية يحمل عليها، وهي منفصلة بعضها عن بعض، فكيف إذن ينعكس هذا الاختلاف الدلالي العام بين العامل والرابط على العامل والرابط الحجاجيين؟

للإجابة عن هذا السؤال، سوف نعرض لكل من العامل الحجاجي والرابط الحجاجي واحدا واحدا.

١- العامل الحجاجي:

إن العامل الحجاجي هو صريفة [١٣٢] (مورفيم)، إذا جرى تطبيقه في محتوى أو ملفوظ معين، يؤدي إلى تحويل الطاقة الحجاجية لهذا الملفوظ، ويمكن صوغ هذا التعريف صوغا صوريا كما يلي [١٣٣]:

إذا كانت مجموعة «با» من الملفوظات تشترك في المحتوى ن نفسه، ومجموعة «بَا»، من الملفوظات تشترك في المحتوى نَ نفسه، بحيث: نَ = ن + و (حيث «و»، هو عامل حجاجي مثل: تقريبا، تماما، قليلا، كثيرا...)، فإن «و» يكون عاملا حجاجيا، إذا كانت إمكانات الحجاج التي تتيحها «بَا»، مختلفة عن تلك التي تتيحها «با»، من غير أن يكون ذلك بسبب المعلومات التي يضيفها «و»، أي بغض النظر عن قيمته الخبرية المجردة.

ومثال ذلك ما يلي:

م١: إنها الثامنة مساء.

م٢: إنها مجرد الثامنة مساء.

فالملفوظ م١، يخلو من أي عامل حجاجي، في حين يتضمن م٢ عاملا حجاجيا هو «مجرد»، وقد أدى وجود هذا العامل في الملفوظ ٢، إلى تغيير في الطاقة الحجاجية لهذا الملفوظ، وهذه الطاقة الحجاجية الجديدة غير مستمدة من القيمة الخبرية لهذا العامل (أي المعلومات التي يتضمنها) [١٣٤]، ويظهر ذلك واضحا إذا أوردنا هذا الملفوظ في نماذج من الأفعال الحجاجية:

- إنها الثامنة مساء، أسرع.

فالملفوظ/ الحجة الوارد في الفعل الحجاجي الثاني، أقوى في تعزيز النتيجة «أسرع»، من نظيره في الفعل الحجاجي الأول، وذلك بفضل التحويل الحجاجي الموجب الذي تحقق بواسطة العامل «مجرد».

٢- الرابط الحجاجي:

إن الرابط الحجاجي هو صريفة تصل بين ملفوظين، أو أكثر جرى سوقهما في إطار الإستراتيجية الحجاجية نفسها. ومثال ذلك:

- هذا الحفل ناجح، على كل حال فالمادة الغنائية ممتعة.

ففي هذا المثال، تحقق الحجاج بفضل الرابط الحجاجي «على كل حال»، لأن وروده في هذا الملفوظ أدى إلى توليد طاقة حجاجية إضافية، كما مكن من الربط بين ملفوظين حجاجيين ربطا تساندياً، جعلهما يتجهان معا إلى تعزيز النتيجة المضمرة نفسها من قبيل «الوقت لا يمضي دون فائدة»، كما أن وجود هذا الرابط في الملفوظ، يؤدي إلى تقديم إرشادات تحدد

وجهته الحجاجية، ومن الإرشادات الخاصة بهذا الملفوظ، أن المتكلم يوشك أن يرفض بعض الحجج التي تتجه لإثبات نتيجة مغالية من قبيل «هذا أنجح حفل حضرته هذه السنة»، فهناك وضع حجاجي أقصى لا يسمح هذا الملفوظ بتخطيه، ويتمثل في دفاع المتكلم عن نجاح الحفل، وكونه يستحق الحضور لا أكثر، فهذه المعلومات هي إرشادات يلمح إليها الرابط الحجاجي، فتحدد طبيعة الفعل الحجاجي الذي ينجزه المتكلم [١٣٥].

ويختلف الرابط الحجاجي عن العامل الحجاجي بتعدد أصنافه، وهذه الأصناف تتحكم في تحديدها مجموعة من المعايير يمكن الإشارة إلى بعضها [١٣٦]:

أ- معيار عدد المتغيرات: أي المتغيرات الحجاجية التي يربط بينها الرابط الحجاجي، فالرابط الحجاجي إما أن يكون محمولا ذا موقعين، أو ذا ثلاثة مواقع.

ففي الحالة الأولى (أي الرابط ذو الموقعين)، نكون أمام رابط من نمط (طح (ب، ن))، (حيث طح = رابط حجاجي و«ب» و«ن» متغيران حجاجيان يربط بينهما طح).

ومن أمثلة هذا النوع من الروابط:

- أسرع، ما دمت تريد الوصول باكرا.
- تمهل، لأن في السرعة مخاطر جمة.
- الجو ممطر، إذن سأبقى في المنزل.

فالصريفات «ما دام»، «لأن»، «إذن»، جاءت في هذه الملفوظات عبارة عن روابط حجاجية ذات موقعين. إن ما يميز هذا الصنف من الروابط، هو أن المتغيرين اللذين يربط بينهما يؤديان وظيفة الحجة أو النتيجة، ولا يتوقفان على إدخال مكون ثالث في صورة مضمرة، ليلعب هذا الدور (دور الحجة أو النتيجة).

أما الحالة الثانية (أي حين يكون الرابط الحجاجي محمولا ذا ثلاثة مواقع)، فنكون أمام رابط من نمط (طح (ب، ن، ل)).

ومن أمثلة هذا النوع من الروابط:

- قضاء العطلة في مصر شيء مغر، الجو فيها جميل، وفضلا عن مآثرها فحتى شواطئها رائعة.

ب - معيار وظيفة الرابط: واستنادا إلى هذا المعيار، يمكن أن نميز بين نمطين من الروابط:

- فئة الروابط التي وظيفتها إيراد الحجة: ومثالها الملفوظ السابق: «فضلا عن مآثر مصر، فحتى شواطئها جميلة» فالرابط «حتى» يأتي مقترنا بالحجج لـ «شواطئها جميلة» في المثال).
- فئة الروابط التي وظيفتها إيراد النتيجة: ومثالها: «أنا متأخر، مع ذلك سوف لن أركب الحافلة»، فالرابط «مع ذلك»، يأتي مقترنا بالنتيجة («سوف لن أركب الحافلة» في المثال).

ج - معيار العلاقة بين الحجج التي يوردها الرابط: وهذا المعيار يتعلق فقط بالحالة التي يكون فيها الرابط ذا ثلاثة مواقع، ففي هذه الحالة نكون أمام صنفين.

- فئة الروابط التي تكون حججها متعاندة: ومثالها «زيد ذكي، لكنه مهمل»، فهناك تنافر بين الحجتين «زيد ذكي»، و«زيد مهمل».

- فئة الروابط التي تكون حججها متساندة: ومثالها «زيد يتقن السباحة والرماية، وحتى ركوب الخيل»، فهناك تضافر بين الحجج «يتقن السباحة»، و«يتقن الرماية» و«يتقن ركوب الخيل».

٣- الموضع الحجاجي:

إن المواضع هي بمنزلة الآليات التحتية التي تسمح بإنجاز النشاط الحجاجي في اللغة، وذلك من خلال العلاقة التي تنسجها مع العامل أو الرابط الحجاجيين، ويعرف مويشلير الموضع، بكونه قاعدة عامة تمكن من إنجاز نشاط حجاجي جزئي [١٣٧]، غير أن هذه الطبيعة العامة للموضع الحجاجي، لا تعني أن له علاقة بقواعد الاستنباط الطبيعي أو بالقياس المنطقي (السيلوجيسم) [١٣٨]، ففي هذين الشكلين الاستدلاليين يكون الانتقال إلى النتيجة أمرا لزوميا تفرضه الصورة الاستدلالية الصحيحة التي يقومان عليها، أما في الحجاج فإن الانتقال من المقدمات إلى النتائج يستند إلى المواضع، والمواضع لا تستمد مقبوليتها من صورتها الاستدلالية، وإنما من ارتباطها بالآراء المشتركة العامة، ويمكن التمثيل لذلك بما يلي:

- هذه السيارة ثمنها منخفض، فهي إذن تستحق الشراء.

فهذه العملية الحجاجية تستند إلى موضع يتمثل في الرأي العام القائل «اشتر ما كان ثمنه منخفضا»، وفي هذا الموضع نجد ربطا بين المحمول «شراء» وخاصية «انخفاض الثمن». غير أن هذا الارتباط بين العمليات الحجاجية والمواضع، لا يعني أن الحجاج محكوم بمعايير تحدد بشكل صارم ما يجب وما لا يجب فعله، كما لا ينبغي الاعتقاد بالمقابل أن الحجاج إبداع فردي متحرر بشكل كلي من الرأي العام [١٣٩]، والصواب أن نقول إن الحجاج يحتل موقعا وسطا بين الحالتين [١٤٠].

والملاحظ أن أنسكومبر وديكرو قاما بإجراء الخاصية الأساسية للحجاج، وهي خاصية التدرج (السلمية)، على هذه الآلية القاعدية التي تتحكم فيه، أي الموضع فـ «الموضع الحجاجي»، يتميز عن «الموضع القياسي» بخاصيته التدرجية، فهو عبارة عن علاقة تربط بين موضوع «مو» ومحمول «مح»، وهذا الربط يراعي السلمية التي تميز اتصاف الموضوعات بالمحمولات [١٤١].

ويمكن التمثيل لذلك بالشكل التالي:

أكثر
«مو» يتصف بـ «مح»
أقل

أكثر
«مو*» يتصف بـ «مح*»
أقل

ويتضح ذلك إذا دققنا في المثال السابق:

- هذه السيارة ثمنها منخفض، فهي إذن تستحق الشراء.

فسنلاحظ أن هذا الملفوظ الحجاجي يتحكم فيه الموضع (ضع ١) التالي:

- على قدر ما يكون ثمن السيارة منخفضا، على قدر ما تستحق الشراء.

فهذا الموضع يربط بين سلمين، سلم ثمن السيارة، وسلم استحقاق الشراء، وذلك عبر وصل كل درجة من السلم الأول، بدرجة موافقة لها من السلم الثاني، ويمكن التمثيل لذلك على الشكل التالي:

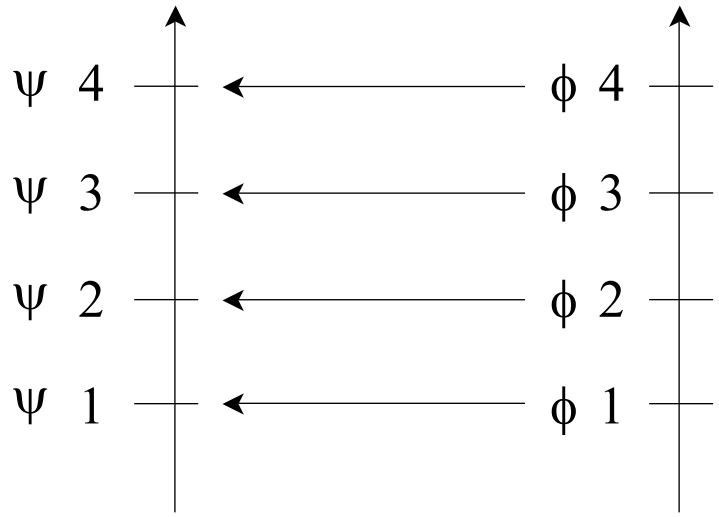

(حيث ϕ وحدة قياسية في سلم ثمن السيارة و ψ وحدة قياسية في سلم استحقاق السيارة للشراء).

وهناك اختلاف في عمل الموضع تبعا لطبيعة الصريفات الواردة في الملفوظ من حيث هي عوامل أو روابط اثنانية أو ثلاثية.

وعموما، فالمواضع الحجاجية تتميز بجملة خصائص نجملها فيما يلي:

- فهي عامة، وترتبط بالرأي العام المشترك، وتنطوي على طبيعة تدرجية.

إن هذه الخصائص المميزة للمواضع تجعلها قابلة للدحض، ومفتوحة على الاعتراض، وهي الميزة الأساسية التي يتصف بها الحجاج، ومن بين الطرق التي يمكن بها دحض المواضع ما يلي[١٤٢]:

- الاعتراض على المناسبة: يمكن مثلا اعتبار الموضع غير مناسب، وبالتالي نرفض في المثال السابق التسليم بأن انخفاض ثمن السيارة، هو مبرر جيد أو كاف يسوغ لنا شراءها.

- الاعتراض على التطبيق: لا نحتاج أحيانا إلى الاعتراض على المناسبة في دحضنا للموضع، وإنما نعترض على تطبيقه، وذلك إما بإضفاء النسبية على قيمته، كأن نواجهه بموضع آخر ندعي أنه أقوى منه، ومثاله في الاعتراض على الملفوظ السابق قولنا «نعم، ولكن لونها ليس جميلا» (١٤٣)، أو نقوم بمناقضته، أي نواجهه بالموضع النقيض له، كأن نقول بالنسبة إلى الملفوظ السابق أيضا «في الواقع أنا لا اشتري إلا السيارات المرتفعة الثمن» (١٤٤).

- الاعتراض على تطبيق الموضع في حالة مخصوصة: أي أن المعترض يرفض - حسب تقويمه الخاص - مقدار اتصاف الموضوع بالمحمول المشار إليه في الملفوظ، ففي المثال السابق، يمكننا أن نعتبر ثمن السيارة ليس منخفضا بالدرجة التي تجعلنا نرغب في شرائها.

هوامش البحث

1 L'argumentation; colloque de cerizy (mardaga); Présentation; Alain lempereur 1991,P9

2 لقد تميزت هذه الفترة بشيوع المنهج الديكارتي القائم على البداهة العقلية والروح الرياضية في مواجهة الطرق المدرسية الجدلية، وقد ترافق ذلك مع الحط من شأن كل المعارف الاحتمالية التي تعتبر الحقل الرئيسي للخطابة، فوجدت هذه الأخيرة نفسها محاصرة أمام الروح العلمية الجديدة، بوجهيها العقلاني والتجريبي.

3 طه عبدالرحمن، الحوار والاختلاف: خصائص ومذاهب، درس افتتاحي في كلية الآداب والعلوم الإنسانية (بنمسيك)، ١٩٩٩.

4 Jean Jacques Robrieux, Eléments de rhétorique et d'argumentation Dunod, Paris, 1993.p15

5 عادة ما يُؤرَّخ لهذه العودة الجديدة بالمؤلفين المشتركين بين تيتيكا وبرلمان: «الخطابة والفلسفة» سنة ١٩٥٢، و«المطول في الحجاج»، سنة ١٩٥٨.

6 طه عبدالرحمن، الدرس الافتتاحي، مصدر سابق.

7 يعتبر المنطق واللسانيات أدوات اشتغال أساسية في الكثير من العلوم الأخرى، كالفيزياء (بالنسبة إلى المنطق على الأقل)، والسيكولوجيا والسوسيولوجيا والأنثروبولوجيا والقانون والاقتصاد... إلخ، بحيث تقترض منهما هذه العلوم مفاهيمها وتصوراتها، وتتأثر بالتطورات التي تطرأ عليهما، وبالقضايا والإشكالات التي تطرح في دائرتهما، لذلك، فإن أي تحول يشهده هذان الفرعان العلميان تمتد آثاره بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى الفروع العلمية الأخرى.

8 عادة ما يُؤرَّخ لميلاد المنطق الرياضي بهذين الكتابين، غير أن روبير بلانشيه، يذهب في كتابه «المنطق من أرسطو إلى رسل»، إلى تصحيح هذه الفكرة، فهو يرى أن البداية الحقيقية للمنطق الرياضي كانت سنة ١٨٧٩، مع فريجه من خلال كتابه Begriffsschrift (عنوان مختصر يترجم في الفرنسية بـ ideographie وهي تلك اللغة الصورية التي أراد فريجه تأسيسها). فهو الكتاب الذي نجد فيه بالفعل منطقا قد تحرر من طابعه الفضفاض، وتحول إلى الاهتمام بقواعد الاستدلال الاستنباطي، والقوانين التي تقوم عليها، وهي بالذات الصورة الحديثة للمنطق التي عرفت انتشارا واسعا خلال النصف الأول من القرن العشرين تحت مسمى المنطق الرياضي. أما العلاقة التي أقامها بول ودي مورجان بين المنطق والرياضيات في صورة جبر المنطق، فهي مجرد محاولة لبناء أورجانون منطقي مستلهم من النموذج الرياضي، بحيث تغدو الرياضيات فيه أداة مساعدة تمكن من حل مشاكل المنطق (انظر
R. Blanché La logique et son histoire D'Aristote á russell ed Arman colin 1970.

9 J.B. Grize et B.Matalon (art): introduction á une étude expérimentale et formelle du raisonnement naturelle, p14.

10 تقريظ العلم، نجيب الحصادي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلام، ط١، ١٩٩٠، ص٣٢.

11 نفسه، ص٢٣.

12 لقد أثبت جودل من خلال هاتين المبرهنتين أن كل نسق إلا ويتضمن قضية واحدة على الأقل لا يمكن البت فيها بأدوات النسق ذاته، فنحتاج بذلك إلى نسق أقوى منه يمدنا بهذه الأدوات، وهذا النسق بدوره بحاجة إلى نسق أقوى منه إن أردنا البت في كل قضاياه، وهكذا لا يمكننا الحديث عن النسق المغلق والمكتفي بذاته بصورة مطلقة.

13 S. Haack, deviant logic, fuzzy logic beyond the formalism, the university of Chicago press, 1974. p2.
14 Michel mayer; Logique langage et argumentation; Classique Hachette. 1982;p.7
15 Paul grice; Logique et conversation - (art); communication 30; p58.
16 نفسه، الصفحة نفسها.
17 طه عبدالرحمن، اللسان والميزان، ص٦٢.
18 J.J.Rebrieux; Elements de rhétorique et d'argumentation, Dunot, Paris. 1983; p5
19 Ch.Perlman et L, Olbrechts tyteka, rhétorique et philosophie, puf; Paris. 1952;p1
20 Ch. Perlman et L, Olbrechts tyteka, traité de l'argumentation, puf, Paris. 1958, p677
21 نفسه، ص٦٧٦.
22 نفسه، ص ٦٧٦
23 نفسه، ص٦٧٨
24 L'argumentation; colloque de cerizy, 1987, mardaga. 1991 (liége), p55
25 A. Thomson, Critical reasoning, by routledge, 1996, p2
26 العبارات التحصيلية في اصطلاح المناطقة هي العبارات الصادقة في جميع حالات الإسناد الصدقي لمتغيراتها، لذلك يتم اعتمادها منطلقا في الاستدلالات الصورية حتى تجري تعدية صدقها إلى العبارات المتولدة عنها بتطبيق القواعد الاستنتاجية.
27 H Kahane, Logic and contemporary rhetoric, the use of reason in everyday life, 2ed, Wadsworth puplishing company. 1976 preface.
28 .A. Thomson, Critical reasoning, preface
29 هناك من حاول كذلك وصل الحجاج بالعلوم الاجتماعية، ونخص بالذكر هنا أعمال ريمون بودون بالإضافة إلى مساهمات عديدة تصب في وصل الحجاج بالسيكولوجيا، وأعمال برلمان في وصل الحجاج بالقانون.
30 J. B. Grize, L'argumentation explication ou séduction (art), dans L'argumentation, presses universitaire de Lyon 1981, p30.
31 J. B. Grize; Logique naturelle et communication; puf, 1996, p5.
32 نفسه، ص٨٠.
33 نفسه، ص٢٣.
34 L'argumentation explication ou séduction (art), 1981, p36
35 J.B.Grize; Logique naturelle et communication, p24
36 الأصل الفرنسي schématisation.
37 نفسه، ص٥٠.
38 أصبح من شبه المؤكد في التصور العلمي المعاصر للظاهرة اللغوية، وخصوصا مع الاتجاهات التداولية والوظيفية أن للوظيفة دورا حاسما في تحديد البنية، وبذلك تنهار الدعوى الصورية التقليدية التي تلح على استقلال البنية عن الوظيفة. انظر في هذا الصدد كتاب الدكتور أحمد المتوكل المعنون بـ réflexion sur la théorie de la signification dans la pensée linguistique arabe, pub de la fac des letters et des sciences á rabat, Théses et memoires n;8p.199.

39 طه عبدالرحمن، في أصول الحوار، وتجديد علم الكلام، المؤسسة الحديثة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٨٧.

40 Michel mayer; Logique langage et argumentation, p.25.

41 تتمثل وظيفة المنطق حسب التصور الوضعي في تحليل عبارات اللغة، وتخليصها من كل ما يمكن أن يتسرب إليها من قضايا ميتافيزيقية خالية من المعنى، انظر في هذا الموضوع:
.Pierre Jacob, L'empirisme logique, Les Editions de Minuit 1980, p.77.

42 مصطلح Communication في اللغة الفرنسية مشتق من Commun الذي يفيد معنى الاشتراك، وبالتالي فالتواصل هو نشاط يمكن المخاطب من مشاركة المتكلم في معرفة معينة.

43 oswald ducrot; dire et ne pas dire principe de sémantique linguistique/hermann, .Paris. 1972, p2.

44 نفسه، الصفحة نفسها.

45 إن الحديث عن هذه المكونات الثلاثة للظاهرة اللغوية، مترتب على النظر إلى اللغة باعتبارها نسقا من العلامات، فكل علامة - حسب التقسيم الشهير الذي وضعه المنطقي الفرنسي شارل موريس، وأصبح شائعا بين المناطقة واللسانيين - تتكون من مستويات ثلاثة: العلامة في ذاتها، أي من حيث هي بنية تحكمها جملة من العلاقات (يقابل علم التركيب في مبحث اللغة) - العلامة من حيث دلالتها على موضوعات خارج ذاتها (يقابل علم الدلالة في مبحث اللغة) - العلامة من حيث هي أداة يستعملها المستعملون في سياق التواصل ويتداولونها فيما بينهم (يقابل علم التداوليات في مبحث اللغة).

46 Anscombre et ducrot; l'argumentation dans la langue; Pierre Mardaga. éditeur; 2ed; p17.

47 Ducrot; Les échelles argumentatives; les édition de minuit; paris. 1980; p15.

48 على رغم أن هذه الظواهر قد شكلت موضوعا للدراسة في إطار التداولية الصورية بزعامة مونتيجيو ابتداء من النصف الثاني من القرن العشرين، حيث عالجت هذه المدرسة الظاهرة الإشارية في اللغات الطبيعية، إلا أن هذه الدراسة لم تكن موجهة نحو الكشف عن الخواص التداولية للخطاب الطبيعي، وإنما على العكس من ذلك إلى صورنة هذه الظواهر وإلحاقها بالمعالجة الدلالية الشرط صدقية، وهذا ما يفسر لماذا أدرجها بعض الباحثين ضمن الدلاليات الصورية (انظر طه عبدالرحمن: اللسان والميزان، المركز الثقافي العربي، ط١، ١٩٩٨، ص٤٢).

49 ترجمة للمصطلح الفرنسي L'intersubjectivité الذي يفيد التفاعل بين الذوات.

50 Ducrot; Dire et ne pas dire/p3.

51 نفسه، ص٤.

52 François recanatti; les énonces performatifs/édition de minuit. 1987, p18.

53 نفسه، ص٨٢.

54 نفسه، ص٨٣.

يميز أوستين في إطار الملفوظات الإنشائية نفسها (أو الإنجازية)، بين صنفين هما الملفوظات الإنجازية التضمينية، وهي التي لا يُصرَّح فيها بالفعل، الذي يُنجَز، ومثالها قول القائل «الأرض كروية الشكل»، والملفوظات الإنجازية التصريحية، وهي التي يُصرَّح فيها بالفعل الذي أُنجِز، ومثالها الأفعال التي تتصدرها عبارات مثل: أدعي أو أعلن أو أعد، وبالتالي أصبحت الملفوظات الخبرية التي كانت تمثل المجال المفضل للدراسة المنطقية هي بدورها ملفوظات إنجازية قوتها التكلمية هي الإخبار.

55 J - R - Searle; les actes de langage.

56 مثلا حين يقول المتكلم: «أعدكم أن أحضر غدا»، فهو لا يقدم مضمونا خبريا للسامعين، وإنما ينجز فعلا محددا هو فعل الوعد، كذلك حين يأمر رئيس مؤسسة مرؤوسيه بالحضور في وقت محدد، فهو لا يقدم خبرا وإنما ينجز فعل الأمر، وقد أوضح سورل أن كل فعل من هذه الأفعال له شروط يتعين استيفاؤها حتى يمكن إنجازه بنجاح، وهذه الشروط يتداخل فيها ما هو اجتماعي بما هو لغوي وخطابي.

57 Ducrot; le Dire et le dit.p8.

58 إن الفعل اللغوي في مستوييه التكلمي illocutoire والتكليمي perlocutoire وليس فقط الكلامي locutoire يكون مصحوبا بقصد فعلي محدد يسعى المتكلم إلى إنجازه بواسطة الكلام، وهذا القصد الحاضر في نفس المتكلم تنعكس آثاره في بنية الملفوظ الذي يجري إنجازه.

59 Anscombre et Ducrot; l'argumentation dans la langue; p19.

60 نفسه، الصفحة نفسها.

61 المقصود بالمعالجة التحقيقية vericonditionnelle للملفوظات تلك التي تستوحى من النموذج الذي وضعه تارسكي للصدق الصوري، والذي بمقتضاه تكون القضية المنطقية واللغوية «الثلج أبيض»، صادقة، إذا وفقط إذا كان في الواقع وفي عالم الأشياء والثلج أبيض، فهذه الواقعة الأخيرة هي شرط صدق القضية الأولى.

62 moechler; argumentation et conversation/publication hâtier. 1985/p48.

63 وهو ما يفسر موقف الوضعيين السلبي من اللغة الطبيعية، ودعوتهم المتكررة إلى ضرورة استبدال بها لغة صورية خالية من الالتباس والتناقض، أو في شكل أقل تطرفا بضرورة إصلاح هذه الأعطاب من خلال تطعيم اللغة الطبيعية بعناصر من اللغة الصورية.

64 J.C.Anscombre;dynamique du sens et scalarité (art) L'argumentation; collogue de cerizy; p128.

65 لقد كان هذا الملمح في اللغة الطبيعية يمثل لدى البعض مظهر نقص في هذه اللغة، وقد أدى ذلك إلى دعوات متعددة لإصلاح اللغة الطبيعية وتخليصها من خواصها الاشتباهية، وتعود جذور هذا التوجه إلى الفيلسوف الألماني ليبنز والمنطقي فريجه، وقد جسدها خلال القرن العشرين تيار الوضعية المنطقية مع راسل وكارناب (خاصة في أعماله المبكرة)، وفتجنشتاين (خصوصا في كتابه الشهير رسالة فلسفية منطقية)، وتوجه الدلاليات الصورية، خصوصا مع تارسكي. غير أن هذه النظرة إلى اللغة الطبيعية ستبدأ في التراجع مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين، مع انتشار أطروحات التداوليين التي تؤكد أهمية هذه الخاصية الاشتباهية والالتباسية للخطاب الطبيعي، وقد تعزز هذا التصور مع النتائج التي تمخضت عنها الدراسات المنطقية والفلسفية المستجدة، والتي تسير نحو التأكيد على ضرورة اعتماد مناهج اشتباهية وتقريبية وترجيحية في معالجة مختلف القضايا المعرفية.

66 البرهان في اصطلاح المناطقة لا يتحقق إلا في إطار نسق صوري من القضايا الضرورية التي تفرض ذاتها على جميع العاقلين، وبتطبيق القواعد على هذه القضايا نستطيع أن نولد داخل النسق مبرهنات تنتقل إليها بصورة آلية بداهة هذه القضايا، فبذلك تعم البداهة النسق كله، أو بتعبير مركز مستوحى من كريز البرهان متوالية من القضايا يجري إنشاؤها انطلاقا من عدد من المسلمات بتطبيق قوانين المنطق. (انظر Grize. (logique naturelle et communication. p11.

67 J.C. Anscombre; dynamique du sens et scalarité (art)/ p.128.

68 Anscombre et ducrot; l'argumentation dans la langue. p20.
69 J.C.Anscobre; dynamique du sens et scalarité (art). p123.
70 Anscombre et ducrot; l'argumentation dans la langue/ p18.
71 نفسه، ص١٠، حيث يقوم الباحثان بمراجعة بعض التصورات الفضفاضة المعتمدة في وصف الملفوظات.
72 Ducrot; le Dire et le dit/p173.
73 نفسه، ص٨٣.
74 ducrot; les mots du discours;p9.
75 واضح أن هذا التمييز بين الجملة والملفوظ مستوحى من المنطقي والسيميولوجي الكبير بيرس في تمييزه بين العلامة بما هي أصل، والعلامة بما هي حالة استعمالية، انظر
François recanatti; les énonces performatifs، ص ١٣.
76 ducrot; les mots du discours; p10.
77 ducrot; le dire et le dit. p14.
78 Searle; actes de langage, collection savoir Hermann, Paris, 1972, p.11.
(مقدمة الكتاب لديكرو بعنوان: من سوسير إلى فلسفة اللغة)
79 انظر الفقرة المعنونة بملامح منهجية في عمل الباحثين من هذا المقال.
80 Oswald ducrot; les mots du discours/ p.12.
81 Oswald ducrot; les échelle argumentatives/ .p15.
82 Moechler: argumentation et conversation; publication hatier –paris. 1985/p74.
83 J.B. Grize; Logique naturelle et communication, p23.
84 تقوم الممارسة العلمية الحديثة في مختلف المجالات على بناء النماذج النظرية التي تحاكي الظواهر الواقعية من خلال بناء تمثيلات مصطنعة لهذه الظواهر، يجري فيها إدراج مختلف المعطيات التي يُكشَف عنها تباعا وتعديل المعطيات التي يكشف البحث عن خطتها أو عدم كفايتها العلمية. من هنا كانت ترجمة مفهوم simulation، الذي يعني المحاكاة بالتمثيل، أي محاكاة الظواهر الواقعية عبر بناء نماذج تمثيلية.
85 Oswald ducrot; le dire et le dit/ . p52.
86 Nicolas rewet; introduction á la grammaire générative./p22.
87 Oswald ducrot; les mots du discours/ p.51.
88 Oswald ducrot; les mots du discours/ p20.
89 Oswald ducrot; les mots du discours.
90 تتمثل للفرضيات الداخلية للنحو التوليدي مثلا في تلك التي تقول بوجود نوعين من القواعد: تركيبية توليدية من جهة، وتحويلية من جهة أخرى، وهذه القواعد التحويلية لا تُطبَّق إلا بعد تطبيق القواعد التركيبية.
91 Oswald ducrot; le dire et le dit
92 ومن أمثلة الفرضيات الخارجية للنحو التوليدي، الفكرة القائلة بأن انقسام الجمل إلى نحوية وغير نحوية، هو ظاهرة مهمة لها علاقة بالآليات العميقة للنشاط اللغوي.
93 حول الفرضيات الداخلية والخارجية للتداولية المدمجة (أو الحجاجيات اللسانية)، انظر...
O. Ducrot, le dire et le dit.

94 O. Ducrot, le dire et le dit, p54.
95 J.Moechler, argumentation et conversation/ p75.
96 نفسه، ص ٧٦.
97 O. Ducrot, les mots du discours, p.12.
98 J.C. Anscombre,dynamique du sens et scalarité (art), p.126.
قوانين الخطاب هي مجموعة من القواعد المستقلة عن النسق اللغوي، ولكنها على الرغم من ذلك، تحكم هذا النسق، وهي تستمد قيمتها من المجال التداولي (الثقافي والقيمي)، الذي تندرج فيه/ مثال: إذا نطقت بالملفوظ «لقد مضى الوقت»، فإن الانتقال منه إلى اشتقاق رغبة المتكلم في الانصراف، لا يجري حسب القائلين بهذا المفهوم، إلا بمقتضى صيرورة خطابية، فالملفوظ لا يتضمن في قيمته الخبرية الداخلية إشارة إلى هذه الرغبة، وإنما فقط تصريحا بمضي الوقت. وقد كان هذا المفهوم يشكل مرتكزا أساسيا في البحوث الدلالية الأولى عند ديكرو، وسيتخلى عنه لاحقا بعد صياغته لمفهوم الإرشادات.
99 Moechler, argumentation et conversation, .76.
100 انظر حول علاقة الحجاج بالاستفهام، الفقرة ٥ من الكتاب المشترك بين ديكرو وأنسكومبر «الحجاج في ثنايا اللغة»، والمعنونة بـ: الاستفهام والحجاج. ص١١٥.
101 انظر حول علاقة التضمين والاقتضاء بالفعالية الحجاجية في اللغة، الفقرة ١ من كتاب القول والمقول لديكرو، وخاصة ص٣٠ و٣١.
102 J.C.Anscombre; dynamique du sens et scalarité (art)/ p.126.
103 نفسه، ص ١٢٣.
104 Oswald Ducrot, les échelle argumentatives, p.11.
105 Anscombre et Ducrot, l'argumentation dans la langue, p.14.
106 J.Moechler argumentation et conversation, p.46
107 نفسه، ص٧٦.
108 للتوسع أكثر حول مفهوم الموضع عند أرسطو، يمكن الرجوع إلى مقال الدكتور حمو النقاري «حول التقنين الأرسطي لطرق الإقناع ومسالكه: مفهوم الموضع المنشور بمجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس، العدد التاسع، ١٩٨٧. وللاطلاع على استثمار هذا المفهوم في الحجاجيات اللسانية، يمكن الرجوع إلى الفقرة المعنونة بـ argumentation et topoi من مقال أنسكومبر.
L'argumentation; colloque de cerisy ضمن dynamique du sens et scalarié. ومساهمته argumentation et valeurs, 5eme colloque d'albi 1984 ضمن والمعنونة بالعنوان نفسه argu-mentation et topoi بالإضافة إلى الإشارات المتفرقة في أعمال الباحثين المختلفة.
109 Anscombre et ducrot, l'argumentation dans la langue, p. 168.
110 O.Ducrot, les échelle argumentatives, p.11.
111 Anscombre et ducrot, l'argumentation dans la langue, p.163.
112 انظر طه عبدالرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص١٥٥.
113 J.Moechler, argumentation et conversation,p.52 et.
114 يبدو أن هذا المبدأ مستوحى من مبدأ التعاون الذي أورده بول كرايس في نظريته حول الاستلزام التخاطبي،

الذي يعتبر ضمانا لتحقق التواصل على الوجه الأنجح، وصيغته «لتكن مشاركتك في التخاطب عند حصولها، على الوجه الذي يتطلبه الغرض أو الاتجاه المرسوم للتخاطب».

115 انظر Anscombre et ducrot, l'argumentation dans la langue ابتداء من ص ١٦٣.

116 J. Moechler, argumentation et conversation, p. 54 .

117 الأصل الفرنسي arguments orientés.

118 الأصل الفرنسي arguments anti - orientés.

119 حول الخواص الحجاجية للرابط حتى انظر:
Anscombre et Ducrot, l'argumention dans la langue، ص٥٧ وما بعدها.

120 حول هذين المبدأين انظر Anscombre et Ducrot, l'argumention dans la langue ص٥١، وما بعدها، وص ١٦٦ و١٦٧. ويمكن الرجوع كذلك إلى Ducrot, les échelles argumentatives، الذي عالج فيه ديكرو بصورة وافية مبدأ القوة الحجاجية أو الخاصية السلمية في الخطاب الطبيعي، وقد أورد مويشلر هذين المبدأين بصورة مركزة في argumentation et conversation، ص ٥٤ و٥٥، ويمكن الرجوع بالعربية إلى مقال الدكتور طه عبدالرحمن المنشور في مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس، العدد التاسع، سنة ١٩٨٧، والمعنون بمراتب الحجاج وقياس التمثيل، وكذلك إلى كتاب اللسان والميزان أو التكوثر العقلي.

121 O. Ducrot, les échelles argumentatives p. 22.

122 طه عبدالرحمن، مراتب الحجاج وقياس التمثيل، ص٧ (الهامش)

123 Anscombre et Ducrot, l'argumentation dans la langue, p.54.

124 نفسه، ص٣٤.

125 نفسه، ص١٦٤.

126 نفسه، الصفحة نفسها.

127 نفسه، ص١٦٧.

128 نفسه، ص١٦٥.

129 غير أن ديكرو وأنسكومبر سيتخليان لاحقا عن تصور نظرية أفعال الكلام للمتلكم، ليؤسسا تصورهما على مفهوم جديد مستوحى من الناقد الأدبي ميخائيل بالختين هو مفهوم الأصواتية (أو التعدد الصوتي polyphonie).

130 بالإضافة إلى خاصية القصدية يتميز الفعل الحجاجي بخاصيتي الاصطلاحية والمؤسسية، انظر الحجاج والتخاطب لمويشلر، ص٥٥.

131 J. Moechler, argumentation et conversation, p.60 et 16.

132 ترجمة للمقابل الفرنسي morphéme والترجمة من اقتراح الدكتور طه عبدالرحمن.

133 J. Moechler, argumentation et conversation, p.62.

134 .Ducrot, les échelles argumentatives, p.15 et 16.

135 J. Moechler, argumentation et conversation, p.62.

136 نفسه، ص ٦٢ و٦٣.

137 نفسه، ص٦٨.

138 يعرف أرسطو للسيلوجيسم بكونه قولا متى ما وضعت فيه أمور، فإن أمورا غيرها تنتج عنها وعنها وحدها على وجه الضرورة.

139 قد تخرج بعض العمليات الحجاجية عن الرأي العام، إلا أن هذا الخروج يبقى مفهوما ومبررا، كأن يقول القائل: «المطر يسقط، سوف أذهب في نزهة»، ففي هذا الحجاج نلاحظ أن المطر - على عكس ما هو معتاد - يرد كمبرر وحافز للقيام بالنزهة، وهذا الأمر وارد في أذواق الناس المختلفة.

140 J. Moechler, argumentation et conversation, p.68.

141 نفسه، ص ٦٨ و٦٩.

142 نفسه، ص٧١.

143 في هذه الحالة جرى الاستناد على الموضع «اشتر من السيارات ما كان لونه جميلا»، أو في صورته التدرجية السليمة» بقدر ما يكون لون السيارة جميلا بقدر ما تستحق الشراء.

144 في هذه الحالة تم الاستناد على الموضع «بقدر ما يكون ثمن السيارة مرتفعا بقدر ما تستحق الشراء».